الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
صحيفة أسبوعية اقتصادية

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٢/ ٢٥ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤
Issue No.542 - 25 of August 2024

الحكومة تستفيق..
عقود الاتحاد الرياضي تجاوزات وأخطاء

أكد رئيس مكتب المنشآت والاستثمار المركزي علاء جوخجي أهمية إعادة النظر في استثمارات الاتحاد الرياضي من أجل تصويب قيمها الذي لم تعد تتلاءم مع الأسعار الحالية.

وأضاف إن إعادة تقدير بدلات الاستثمار السنوية لكل من العقارات محل عقود الإيجار والاستثمار، المملوكة للاتحاد الرياضي العام وفروعه، والأندية الرياضية، في ضوء موقع ومساحة كل عقار على هذه الريعية الاقتصادية الناجمة عن الاستثمار والأسعار الرائجة حالياً، تعد خطوة مهمة وستكون لها نتائج إيجابية، فالاستثمار في المجال الرياضي بصفة عامة، وفي المنشآت الرياضية بصفة خاصة، من أكثر الاستثمارات ربحية في الدول إذا تم الاستثمار فيها بالشكل الصحيح لأنها تعد أرضاً خصبة لمختلف مجالات الاستثمار.

وتوقع بلوغ الإيرادات أكثر من ٦٠ مليار ليرة خلال العام الحالي بوقت لم ينف وجود أخطاء شابت عملية عقود الاستثمار.

ص ١٤-١٥

سرعة بالأداء ووثوقية عالية
«العقاري» السوري.. نظام مصرفي جديد

أكد مدير عام المصرف العقاري الدكتور مدين علي في حديثه الخاص لـ«الاقتصادية»: أن المصرف يعمل ضمن رؤىً إستراتيجية، رغم كل الصعاب، وهناك جهود كبيرة من القائمين والموظفين، لأجل إنجاز خدمة لائقة ومتطورة وأطلق المصرف نظام مصرفي جديد يتمتع النظام المصرفي الجديد فيه مواصفات تقنية وميزات فنية ووظيفية وتشغيلية عالمية.

اتجه البنك نحو تطبيق المزيد من الإجراءات والتدابير الإدارية والمالية والتقنية، للحد من مظاهر الفساد وممارساته،وبلغ مجموع الأرباح التراكمية الصافية (٩٩,٠٧٩) مليار ل. س لتاريخ (٢٠٢٤/٧/٣١)، وذلك بتسجيلها عام ٢٠١٨ أرباحاً مقدارها ٢،٠٥٣ مليار ليرة سورية، و٠،٩٨٤ مليار ليرة عام ٢٠١٩، و٥،٧٢٨ مليارات عام ٢٠٢٠، و٥،٩٨٣ مليارات ليرة عام ٢٠٢١، و١٨، ٥٨ مليار ليرة عام ٢٠٢٢، و٤١،٧٨٢ مليار ليرة عام ٢٠٢٣.

ص ٨-٩

عندما يتنافس التجار على الكراسي
مجالس جديدة لغرف التجارة قريباً
ملفات اقتصادية تنتظر على الطاولات

من غرفة تجارة إلى أخرى، أيام تتكشف فيها تباعاً أسماء من سيخوضون السباق الانتخابي للجلوس على طاولات مجالس إدارات غرف قطاع الأعمال، أسماء المترشحين لا تزال حبيسة ظروف مختومة، والمقبول ترشحهم رهن تدقيق لجان الإشراف لكل غرفة على حدة وفق ما ينظمه القانون رقم ٨ للعام ٢٠٢٠، على أمل أن تتنوع عبارات التعبير عنهم في الأوساط التجارية بأن يصل الأجدر ممن هو قادر على تمثيل المنتسبين، وتحمّل أعباء مسؤوليات ضخمة في ظروف اقتصادية صعبة، وخاصة أن على كاهلهم بعد النجاح في المعركة الانتخابية، الدخول في معارك عملياتية على جبهات عدة خلال أربع سنوات قادمة، من حمل هموم أعضاء الهيئات العامة والسعي إلى حلها بما يخدم القطاع بأكمله، وصولاً إلى حمل الهم الاقتصادي الوطني في الطريق لحلحلة عقده وتعبيد طريق مستقبله بأفكار علمية قابلة للتطبيق ذات نظرة شاملة إستراتيجية وإنمائية، كرديف قوي للعمل الحكومي في هذا الاتجاه الضروري.

تسير الإجراءات في العملية الانتخابية وفق ما هو منصوص عليه قانوناً، وأول من أغلق باب الترشح كانت غرفة تجارة دمشق، التي انتهت المهلة القانونية للترشح فيها بنهاية دوام يوم الخميس ٢٢ آب، بعد شهر كامل من بدئه، وفي الحصيلة ٤٤ مترشحاً تنوعت فيها الأسماء وفق مصادر لـ «الاقتصادية» بين قدماء وجدد ومن مختلف الشرائح العمرية.

عضو مجلس إدارة غرفة دمشق محمد حلاق كشف في تصريح خاص ل « الاقتصادية»: أنه من بين الأسماء الذين تقدموا بطلبات ترشح ١١ عضواً من أعضاء المجلس القديم المنتخب سابقاً، واثنان من القدماء المعينين فيه، في حين نجد أن الـ ٣١ المتبقيين هم أسماء جديدة، واللافت أن المعركة ذكورية تماماً، حيث غابت السيدات بالمطلق عن الدخول في المعترك الانتخابي وانكفأن عن السباق إلى عضوية مجلس إدارة الغرفة.

التفاصيل ص ٦-٧

الواقع الضريبي في قبضة الفساد ولمصلحة الفوضى والتاجر

ص ٤

اقتصاديون سوريون يضعون وصفة علاج للتضخم

ص ١٣

استثمارات سورية المحلية متواضعة والأجنبية لا تتعدى الـ٣ بالمئة!!

ص ١٦-١٧

صناعيّون سوريون: السياسات الحكومية الحالية غير مشجّعة ويجب تغيير الواقع والمعطيات

ص ١٠-١١

EXPO SYRIA
معرض الصادرات السورية

أعلنت لجنة معرض إكسبو سورية «معرض الصادرات السورية» منذ أشهر عن انطلاقة المعرض الأول من نوعه في سورية والشرق الأوسط معرض إكسبو سورية «معرض الصادرات السورية» والذي يضم كافة الصناعات السورية المعدة للتصدير في زمان ومكان واحد.

خطوة بدت جريئة في البداية ولكنها تثبت للعالم أجمع كل ما اقترب يوم ٤ أيلول جدية القطاع الاقتصاد السوري في النهوض مجدداً ليستعيد مكانته الحقيقية التي يستحق في الاقتصاد العالمي.

عالم الأعمال السوري مع موعد لمنعطف هام في الاقتصاد السوري خصوصاً والعالمي عموماً خلال الفترة من ٤-٢٠٢٤/٨ على أرض مدينة المعارض بدمشق.

أكبر تجمع للصناعيين السوريين بعدد يصل لـ ٦٠٠ صناعي سوري من مختلف الصناعات السورية الغذائية والنسيجية والهندسية والكيميائية والخدمية ومصارف وسياحة وسفر وشركات صيرفة ومطاعم وكافيتريات ومن مختلف المحافظات السورية في مكان واحد وزمان واحد لاستقبال ما يقارب الـ٣٠٠٠ رجل أعمال ومستورد من مختلف الدول والأسواق العربية والأجنبية المستهدفة.

العديد والعديد من الاتصالات والمراسلات تجري اليوم بين كامل مفاصل الاقتصاد السوري للنهوض بالواقع الاقتصادي السوري في خطوة هي الأهم والأولى من نوعها منذ سنوات للعودة بالقاطرة الاقتصادية السورية إلى المسار الصحيح مبشرةً بواقع أفضل للمجتمع السوري عموماً والمجتمع الاقتصادي خصوصاً.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٢/ ٢٥ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

دراسة لاستثمار خارج حرم الطرق لمحطات شحن السيارات الكهربائية

تريليون و٥٠٠ مليار ليرة أضرار الحرب المباشرة على طرق سورية

مدير عام مؤسسة المواصلات الطرقية لـ«الاقتصادية»: الحمولات الشاذة تحدث تشوهات جسيمة في الطرق وغرامات رادعة قريباً

■ شادية إسبر

تلعب شبكة طرق المواصلات الدولية دوراً محورياً اقتصادياً، إن كان للربط بين المحافظات أو مرور قوافل النقل عبر سورية كعقدة مواصلات إستراتيجية بين آسيا وأوروبا، فسورية واجهة آسيا على البحر المتوسط، والطرق الدولية التي تعبر بها تعطيها دوراً مهماً اقتصادياً وسياسياً، لذا فإن الاهتمام بشبكة الطرق المركزية حاجة لا تقل أهمية عن باقي متطلبات الاقتصاد، إضافة لأهمية ذلك في السلامة المرورية والأمان الاجتماعي.

تعرضت شبكة الطرق المركزية في سورية لأضرار جسيمة خلال سنوات الأزمة، وكان العمل على تقطيعها في بند أهداف الإرهاب وداعميه، كإحدى أدوات الحرب العسكرية الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تضررت ٢٠ بالمئة من طول الشبكة، وتعرضت أوتوسترادات دولية وطرق رئيسية متقرعة وجسور إستراتيجية لتدمير ممنهج، بأضرار مباشرة بلغت ١٥٠٠ مليار ليرة سورية، فكانت عمليات الإصلاح والترميم على سلم أولويات ما بعد التحرير، والـ ٢٠ بالمئة المتضررة تمت معالجتها كاملة وإعادتها للخدمة.

٩٦ كم مصانة

حركة نشطة شهدتها الفترة الماضية نتج عنها صيانة ٩٦ كم من الشبكة الطرقية المركزية، بمجبول إسفلتي بلغ ٤٨ ألفاً و٣٨ متراً مكعباً، والعمل متواصل في هذا الجانب وفق الخطة الموضوعة، لكن عودة العمل بالمشاريع التي كانت متوقفة خلال السنوات الماضية والتوسع وإحداث مشاريع أخرى يبدو بطيئاً تحت ضغط تحديات كثيرة أبرزها الاعتمادات وفارق الأسعار، فما الذي يجري في العمل الإسعافي؟ وما الذي يعيق خطة العمل في بناء إستراتيجية إدارة الشبكة الطريقة؟

في حوار موسع مع مدير عام المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية جريس البشارة حصلت «الاقتصادية» على إجابات مدعمة بأرقام مهمة لأسئلة كثيرة، تظهر عملاً جباراً وسط تحديات هائلة ومسؤوليات كبيرة.

بطول ٩٠٥٢ كيلومتراً تمتد شبكة طرق مركزية، منها ١٦١٠ كيلومترات أوتوستردات وفق ما أكد البشارة، موضحاً أن المؤسسة مسؤولة عن الطرق المركزية فقط التي تربط بين مراكز المدن والمحافظات والمعابر الحدودية والمناطق ذات الأهمية الخاصة، أما باقي الطرق فتتبع لوزارة الإدارة المحلية، حيث يتوزع العمل على ٣ اتجاهات، الصيانة والحفاظ على الرصيد الطرقي وتأمين سلامة مستخدميه، ومن ثم المشاريع المنشأة حديثاً المضافة للشبكة وهي إما إضافة طريق جديد أو عقدة طرقية أو جسر أو معبر.

وأضاف البشارة عن أعمال الصيانة الحالية بأنها تتضمن أموراً ثلاثة، التعبيد والتزفيت لمعالجة عيوب الشبكة كالشقوق والتخددات والحفر والزحف، وتأمين التصريف المطري على كامل الشبكة، إضافة لأعمال النظافة، وأحياناً أعمال صيانة إنارة لمداخل المدن.

20 %

من شبكة الطرق المركزية تضررت وتمت إعادتها كاملة للخدمة

نسبة تنفيذ الخطة ٦٤ بالمئة

عن خطة العام الجاري، أوضح البشارة أن المؤسسة قامت بجرد كل عيوب الشبكة الطرقية على جميع المحاور من خلال فروعها المتوزعة على ١٣ فرعاً، وتم تحديد الأولويات لتخطيط العيوب الأكثر خطورة، لمعالجتها بالطرق والأساليب الصحيحة التي توفر الأموال وتؤمن الخدمة المطلوبة، كاشفاً أن نسبة التنفيذ من خطة المؤسسة لغاية نهاية الشهر الماضي (٣١ تموز) بلغت ٦٤ بالمئة.

وبتفصيل أكثر بيّن البشارة أن كميات الأعمال المنفذة بلغت ٤٨ ألفاً و٣٨ متراً مكعباً من المجبول الإسفلتي، و٣٥ ألفاً و٤١٨ متراً مكعباً كأعمال ترابية، ٣٩٥ ألفاً و٧٣٤ كيلوغراماً طبقة MCO، إضافة إلى ٢٤٨٧ متراً مكعباً من البيتون، و٨٨٢ عبارة، و٣ آلاف و٧٨٣ حاجز أمان، و٥٢ ألفاً و٥٢٦ كغ شوايات، في حين بلغ حديد التسليح ٢٤ ألفاً و٨٤٦ كيلوغراماً.

وبشأن الطرق المنجزة صيانةً منذ بداية العام، قال البشارة: أنجزنا صيانة ٩٦ كم من الشبكة الطرقية المركزية موزعة على مختلف المحافظات من أبرزها، طريق دمشق- حمص القديم، الضمير -التنف، أوتوستراد دمشق- درعا القديم- درعا - الحدود الإدارية، إضافة لصيانة أوتوستراد دمشق- حمص- ودمشق بيروت القديم والجديد- وطريق المطار الدولي، وشمالاً تمت صيانة أوتوستراد حلب - الرقة - حماة - إدلب، وأوتوستراد حمص- طرطوس ذهاباً وإياباً، كما تمت صيانة مواقع متفرقة ضمن حماة على المحاور التالية، حماة - مصياف، مصياف - وادي العيون مصياف- القدموس، مصياف -حمص، مصياف - الدريكيش، حماة- السقيلبية، وادي العيون- الدريكيش، نهر البارد- جسر الشغور.

عملية قص وترقيع ٥ بالمئة بدلاً من ٢٠ بالمئة

بحسب الكودات يفترض أن تغطي المؤسسة ٢٠ بالمئة من طول الشبكة كصيانة سنوية، أي أكثر من ١٨٠٠ كيلومتر سنوياً، لكن ضمن الإمكانات الحالية نقوم بتغطية ٥ بالمئة فقط وفق البشارة، الذي تحدث بأنه: بحسب ما هو متوافر نقوم باتباع إستراتيجية أخرى للمعالجة وهي المعالجة الموضعية، إذ يتم القص والترقيع لموضع العيب في الطريق، ولا نقوم بإجراء مقطع كامل، لهذا نشاهد تلك الترقيعات «الشطرنجية» على الطرقات، وهذا يمنزلة حلول إسعافات أولية.

حال المؤسسة العامة للمواصلات كحال باقي المؤسسات، عملٌ وسط تحديات كثيرة وصعوبات متشابكة وبحث عن حلول ومقترحات، أخذت مساحة من حوار «الاقتصادية» مع مدير عام المؤسسة، فعدم رصد الاعتمادات اللازمة لتغطية آثار ارتفاع الأسعار، ومشكلة المحروقات بكمياتها وأسعارها هم مشترك وتحدّ للجميع، في حين تبرز مشكلة التعديات على حرم الطرق المركزية والزحف العمراني، التي أوضح البشارة بخصوصها أن التعدي يكون أحياناً على مجرى سيل وأماكن التصريف المطري ما يؤدي إلى حدوث اختناقات تؤثر على البنية التحتية للطرق.

وعن حل هذه الإشكالية أضاف: حسب القانون ٢٦ للعام ٢٠٠٦ الناظم لحماية الطرقات من التعديات، تقوم بتبليغ الجهة صاحبة المخالفة بشكل خطي كما تقوم بتبليغ المحافظ الذي تتبع له المنطقة لكونه المعني بإزالة المخالفات، ونحن نقوم بحصرالتعديات كافة وتثبتها، معرباً عن أمنيته بضبط هذه الحالة بالتعاون مع الجهات الأخرى، لما لها من إثر كبير على السلامة المرورية والتصريف المطري.

حمولات شاذة وغرامات رادعة قريباً

وبشأن ظاهرة الحمولات الشاذة، أكد البشارة أنها من أكثر الأشياء التي تؤدي إلى حدوث تشوهات جسيمة في الطرق المركزية ما يؤدي إلى خروجها عن الخدمة، وتعني زيادة الشاحنات لحمولاتها في الرحلة الواحدة عن الحمولة المسموح لها بها، وهدف المخالف زيادة أرباحه، موضحاً أنه عندما تزيد الشاحنة حمولتها بنسبة ١٠ بالمئة مثلاً تحدث ضرراً إضافياً للطريق بنسبة ٣٧ بالمئة، وعندما ترتفع الحمولة الزائدة إلى ٣٠ بالمئة يصبح الضرر ٧. ٣ أضعاف، بمعنى أن المعادلة ليست خطية يزداد فيها الضرر بشكل طردي، إنما الضرر الناجم يحدث بشكل كبير غير محسوب وبأضعاف، فعندما تزيد الحمولة على ٥٠ بالمئة يصبح الضرر ٥ مرات، ونحن غير قادرين على ضبط هذه الظاهرة بشكل تام، وهناك إجراءات يجب أن تتخذ من عدة جهات.

وعن المسؤول عن ضبطها، أوضح أن المسؤول هي المؤسسة ووزارتا الداخلية والإدارة المحلية على طرقاتها، إضافة لمصادر التحميل (كسارات، مجابل..)، في حين أضاف: بخصوص الإجراءات الواجب اتخاذها ضبط الحمولات من مصادرها، والتشدد بإجراء الضبوط على الطرقات، كاشفاً أن المؤسسة تسعى إلى ضبطها حالياً من خلال قانون السير حيث تكون الغرامات رادعة، وتعديل قانون السير تتم دراسته حالياً في الجهات الوصائية بكل دقة.

وعن الغرامات المطبقة حالياً، قال البشارة: في السابق كانت الغرامات لمن تزيد حمولة شاحنته من ١- ٥ أطنان ٤ آلاف ليرة فقط وحسم ست نقاط وحالياً بعد التعديل أصبحت ٢٥ ألف ليرة، وتعديل قانون السير الذي يجري العمل عليه سيرفعها إلى أضعاف مضاعفة حيث تصبح رادعة للمخالفين.

الأضرار المباشرة تريليون و٥٠٠ مليار

وفي حجم الأضرار التي تعرضت لها شبكة الطرق العامة في سورية جراء الإرهاب كشف البشارة أنها بلغت ١٥٠٠ مليار ليرة كأضرار مباشرة، وأنه منذ بداية الأحداث تضرر ٢٠ بالمئة من طول الشبكة وتمت معالجتها كاملة وإعادتها للخدمة، وقال: كنا خلف الجيش مباشرة ندخل ونبدأ الأعمال فور تحرير المناطق، من الأمثلة طرق درعا، الرستن، حرستا، دير الزور، وأثريا والرقة والرصافة وحلب الدولي، أما الجسور فتضرر من الإرهاب ٨٤ جسراً وتمت إعادة تأهيل ٣٦ جسراً فقط.

كما كشف البشارة عن سعي المؤسسة حالياً إلى استثمارات بسيطة تكون رافداً، عبر استثمار أملاك عائدة لها خارج حرم الطرق وسيتم استثمارها في المرحلة اللاحقة في مواقع معينة وهي قيد الدراسات حالياً، كأن تستثمر في محطات شحن كهربائي، ولا بد من الإشارة هنا إلى أسئلة كثير لماذا لا نستثمر حرم الطريق؟ وأؤكد أنه لا يجوز استثمار حرم الطريق لكونه موجوداً للسلامة المرورية وللتوسع الطرقي لاحقاً، فهو مستملك للنفع العام وليس لنفع المؤسسة.

الأولوية لصيانة الطرق المستخدمة

ولفت البشارة إلى وجوب التمييز بين أمرين، الطريق الذي يتم العمل عليه كمشروع جديد لتحسين حركة السير، والطرق التي هي قيد الاستخدام، إذ لا يمكن إهمال العيب الذي يظهر في طريق مستخدم وتكون له الأولوية في الصيانة لتسهيل الحركة، لأن إهماله أو تأجيله يسبب خسائر كبيرة على مستوى تكلفة الصيانة أو الإصلاح والتي تزداد من عام إلى آخر، فالأولوية لصيانة الطرق المستخدمة حالياً رغم أهمية المشاريع الجديدة التي تحقق تطوراً في الحركة وتنمية في المنطقة ووفراً بالوقت والجهد على المواطنين، لكن صيانة الطريق القائم تأخذ الأولوية لأن الناس يستخدمونه ولا يمكن المخاطرة بتركهم عرضة للحوادث، موضحاً أن التخصيص الأكبر للصيانة مع حساب جزء بسيط للسير ولو خطوة واحدة في إنجاز المشاريع التي عادت بعد أن كانت متوقفة بسبب الأزمة، أو إتمام إنجاز قسم منها يمكن أن يتم استثماره، فمتابعة صيانة شبكة الطرق المركزية وإعادة تأهيل ما يتضرر منها بالسرعة الممكنة تحققان تنمية اقتصادية ومجتمعية.

الاهتمام بشبكة الطرق المركزية حاجة لا تقل أهمية عن باقي متطلبات الاقتصاد

خسائر الدولة من غياب قانون ضريبي متكامل

الواقع الضريبي في قبضة الفساد ولمصلحة الفوضى والتاجر

سرقة موصوفة من التاجر لحصة الخزينة من مقدار الضريبة الواجبة على قيمة الفاتورة

في مشاركتي في العدد السابق تناولت موضوع «الجودة والمواصفات» وأبرزت حجم الهدر والخسارات التي تكبّدتها الدولة والمواطن خلال العقود الماضية حتى يومنا هذا من جرّاء تقاعس الجهات الرسميّة في الحكومات المتتالية عن ضبط هذا المعيار لتقديم منتج بمواصفات جيّدة ومكفول، سواء المستورد منه للسوق المحليّة أو المصنّع محلياً للسوق الداخليّة أو للتصدير.

في مشاركتي اليوم سأضيء على موضوع «الضريبة» التي تعتبر واحدة من أهم روافد الدخل القومي في معظم دول العالم. ولكن على الرغم من أهمّيتها كمصدر دخل، إلّا أنّه لم يتمّ الاستفادة الحقيقيّة منها من خلال ضبطها بالقوانين والتشريعات والإجـراءات المناسبة لتحقيق الغاية المرجوّة، وأعتقد أيضاً أنّ التأخّر في اعتماد المحدّدات والقوانين والتعليمات اللازمة في تطبيقها، والعقوبات الصارمة على غير الملتزمين، كان لمصلحة أشخاص وشرائح معيّنة فقط وضدّ مصلحة الوطن والمواطن، والغريب أنّ التعامل مع هذه القضيّة المهمة ما زال يسير بانتقائيّة وبطء شديد، فضلاً على أنّ ما صدر بخصوصها حتى اليوم من قرارات وتعليمات بقي ناقصاً ولا يحقّق العدالة بين شرائح المجتمع المختلفة.

تُعتبر «دائرة الضرائب» في أيّ دولة من دول العالم المتحضّر الدائرة الأكثر رقابة وتشديداً وصرامة من أيّ جهاز أو مؤسّسة أخرى في البلاد، لأنّها تُعتبر أحد مصادر الدخل القومي، وما لذلك من مردود على الخدمات والحياة العامة ودخل المواطن، ويعتبر انتهاك القانون الضريبي في هذه الدول جرماً يعرّض صاحبه، سواء كشخص أو مؤسّسة أو شركة، لإجراءات وعقوبات قاسيّة للغاية، وغالباً ما تؤدي إلى إفلاس الشخص أو الشركة.

واقع الضريبة في سورية

طالما درج القول إنّ موظف الجهات الحكوميّة يدفع ضريبة أكثر ممّا يدفع كثير من التجار، إذ إنّ الضريبة المفروضة على الموظف تُقتطع من راتبه المحدّد من قبل الدولة، وهذا يمنع أيّ شكلٍ من أشكال التلاعب أو الانتقاص من حقوق الدولة في الضريبة المستحقّة على الموظف الحكومي، ولكن كيف كان وضع باقي قطّاعات المجتمع؟ وهل كانت خزينة الدولة تحصّل كامل حقوقها من الضرائب؟

وعندما نعود قليلاً إلى الوراء فإنّنا بهدف التذكير بما خسرته خزينة الدولة على مدى عقود من قيمة الضرائب المستحقّة لها، وما لذلك من تأثير في خدماتها العامّة وخططها ومشاريعها الحيويّة ودخل المواطن، إضافة إلى أجواء الفساد والإفساد الذي شاعت وهو ما نتى البعض عن إحداث نظام ضريبي متكامل وعادل وصارم.

قيم ثابتة

جرت العادة لعقود أن يتمّ تحديد الضريبة السنويّة على المحال التجاريّة والمكاتب العيادات وغيرها، بقيم ثابتة، ولا يخفى على أحد أنّ هذه القيم لم تكن عادلة لأنّها لا تعتمد على مقدار الدخل الحقيقي لهذه الأعمال، ولا يخفى على أحد أيضاً أنّ المسؤول عن تحديد قيمة الضريبة كان موظف مكتب الضرائب وليس مجموعة من المعطيات الحقيقيّة والأسس السليمة، وهذا يعني أنّ الأمر كان يعتمد على المزاجيّة والنفعيّة وليس على مبدأ الدخل الحقيقي للعمل وفق أسس تحدّد بدقّة الدخل الصافي الواجب بناءً عليه تحديد قيمة الضريبة، كما جرت العادة أن يشرف موظفون رسميون من الجهات الماليّة الرسميّة على ترتيب حسابات الشركات بما يمكّنهم من التهرب من الضرائب المستوجبة عليهم.

عدم وجود فاتورة نظامية

تضيع الحصّة الأكبر من الضريبة نتيجة عدم وجود نظام فاتورة نظامي يضبط نوع وحجم وسعر المادة المبيعة بشكل دقيق بما يحفظ لخزينة الدولة حقّها في الضريبة، فنادراً ما يتمّ إعطاء الزبون فاتورة نظاميّة صادرة باسم المحلّ التجاري أو الشركة برقم متسلسل وممهورة أصولاً بختام المحل، وما يتّم العمل به حالياً في القسم الأكبر من أسواقنا هو إعطاء ورقة من دون ترويسة المحل تحت اسم «كشف حساب» أو «عرض سعر»، ما يعني سرقة موصوفة من التاجر لحصّة الخزينة من مقدار الضريبة الواجبة على قيمة الفاتورة، وهذا لا يمكن أن يحصل عادة من دون تساهل موظفين مسؤولين في مصلحة الضرائب.

إن غياب الآليّة القانونيّة للبيع تشجّع على الاتجار بالمواد المهرّبة، بسبب عدم وجود آليّة تضبط نوع المواد المباعة أو مطابقتها للمواد المستوردة من ناحية الكم والنوعيّة، ولذلك نجد أن الفساد الخاص بموضوع الضريبة يتصل اتصالاً مباشراً بموضوع « الجمارك» الذي سأفرد له مشاركة منفصلة لاحقاً، وكلاهما يتكاملان في حجب روافد مهمة من روافد الدخل القومي.

نظام الدفع النقدي «الكاش»

لجأ كثير من الدول إلى نظام الفاتورة الإلكترونيّة، حيث يتمّ ضبط مقبوضات أيّ جهة تجاريّة عبر جهاز يسجّل كلّ حركة ماليّة مهما صغرت، ويكون هذا الجهاز مرتبطاً بالجهة الماليّة المسؤولة بما لا يسمح بأيّ عمليّة تهرّب ضريبي، ويؤسفني القول إنّ هذه الأجهزة كانت معمولاً بها في تنزانيا الدولة الإفريقيّة التي نسبقها كثيراً، فخلال فترة عملي فيها بين عامي ٢٠١٠-٢٠١٣ لم يكن من الممكن أن تشتري أيّ شيء، حتى في الأحياء الشعبية، دون أن تمرّ عمليّة الشراء عبر جهاز صغير موصول بالهاتف يسجل للجهات المعنيّة تفاصيل الفاتورة الصادرة، ما يعني احتفاظ هذه الجهة بحقوقها الضريبيّة.

لجأت دول كثيرة إلى الحد من «التهرّب الضريبي» عن طريق الحدّ من الدفع نقداً، فحصرت معظم عملياتها التجاريّة بعمليات التحويل المصرفي أو الدفع بموجب بطاقة مصرفيّة، وأعتقد أنّ اللجوء إلى حلول كهذه لم يكن مستحيلاً ولا حتى صعباً في أيّ مرحلة خلال العقود الماضيّة، فكلّ ما نحتاجه هو أن نعتمد نظاماً ضريبياً متكاملاً بالتشريعات والقوانين والتعليمات، أو أدوات تحقيق ذلك من وسائل اتصال وتجهيزات أو جهات رقابيّة وآليات محاسبة صارمة وناهية، وهو ليس بالأمر الصعب إطلاقاً لأنّنا لسنا بحاجة إلى ابتكار هذه الآليات، فكلّ ما هو مطلوب منّا هو الاستفادة من تجارب الدول الصديقة التي فرضت عليها العقوبات أو الحصار أو تلك التي تتّبع أنظمة ماليّة مستقلّة عن النموذج الغربي، أو تلك التي تسبقنا في هذا المجال وتشبهنا في الظروف، وهذا يحتاج إلى دراسات لبنية المجتمع وعلى من يجب فرض الضريبة ونسبتها على كلّ شريحة، وأين يجب فرضها وأين يجب الإعفاء منها، ونسبتها على كلّ سلعة بما لا يعطّل عمليّة الإنتاج ولا يجعل سلعنا الأساسيّة مرتفعة الثمن في أسواقنا المحليّة أو غير قادرة على المنافسة في السوق الخارجيّة كما هو الحال اليوم، أو يعطلّ عمليّة النموّ الاقتصادي والتكنولوجي، وأعتقد أن سبب عدم التوصل إلى ما يحفظ حقوق الدولة خلال العقود الماضية كان بشكل أساسي بسبب تقاعس بعض الجهات المعنيّة عن القيام بواجباتها خدمةً لشرائح معينة وبما يحقق مصالحها الخاصّة.

أعتقد أن الموضوع ليس معقّداً كما يحلو للبعض تصويره، وأعتقد أنّ ما صدر حتى اليوم من قوانين وتعليمات لا تتصدّى للمشكلة بشكل علمي وواقعي، بل تُبقيها على حالها مع بعض التزيينات، وأعتقد أنّ ما لجأت إليه مؤخّراً الجهة المعنيّة من فرض ضرائب غير مدروسة على مختلف المؤسسات التجارية إنّما كان للتغطية على تقصيرها عن القيام بواجباتها في تحصيل الضرائب المستحقّة على هذه الجهات خلال العقود الماضية، كما كان تقبّل المحال والمؤسسات التجارية لهذه الضرائب نابعاً من قناعتها بأنّها ذهبت إلى أقصى الحدود في مخالفاتها لجملة من القوانين ومنها تهرّبها من تسديد ما يجب عليها تسديده من ضرائب، فلماذا لا يتمّ شرعنة هذه الإجراءات بدل إبقائها ضمن بند الاجتهادات غير القانونيّة؟

قبضة الفساد

المشهد العام يقول إنّ الواقع الضريبي المعمول به حالياً هو في قبضة الفساد ولمصلحة الفوضى والتاجر وضدّ مصلحة الوطن والمواطن، فقيم البيوع غير حقيقيّة وقيم الاستيراد غير حقيقية ومواصفات المواد المستوردة غير حقيقية وقيم الربح الناتجة عن العمليات التجاريّة غير حقيقيّة، وهذا يحرم الدولة والمواطن من عائدات هذه الضرائب التي تذهب لشريحة معيّنة، فلماذا لا نُعيد النظام الضريبي إلى ما يجب أن يكون عليه كرافد اقتصاديّ عادل ومشجّع على الاستثمار. لن تكون نتائج أيّ نظام ضريبيّ، مهما بلغت إجراءاته من الدقة، شفّافة إلى الدرجة القصوى، فأكثر الدول تطوراً في هذا المجال تسجّل عمليات تهرّب ضريبي، ولذلك فإنّ الأمر بحاجة إلى آلية متابعة وتقييم مستمرّ لسد الثغرات ومعالجة الملاحظات، ومن المهمّ جداً أن تتوافر لدى المواطن ثقافة الضريبة وأن يكون مدركاً وعلى قناعة كاملة بأن مردودها سيكون في النهاية لمصلحة الخدمات العامة وسياسات الحكومة الاقتصادية، وهذا من شأنه أن يجعله حريصاً على أن يكون جزءاً مهماً في آليّة تطبيقها.

لماذا لا نعيد النظام الضريبي إلى ما يجب أن يكون عليه كرافد اقتصادي عادل

■ أيمن أحمد علوش
دكتور في السياسة الدولية
دبلوماسي سوري متقاعد

الاقتصادية Al-Iqtissadiya
تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
www.iqtissadiya.com
Email: info@iqtissadiya.com

رئيس التحرير
وضاح عبد ربه

المشرف العام
عبد الفتاح العوض

مدير التحرير
هني الحمدان

المدير الفني
لارا عبد الكريم توما

المدير المسؤول
نبيل زريق

تصدر عن الشركة العربية السورية للنشر والتوزيع
المنطقة الحرة ـ دمشق
هاتف: ٠١١-٣٠٦٥/٢١٣٧٤٠٠
فاكس: ٠١١-٢١٣٩٩٢٨

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٢/ ٢٥ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

عندما يتنافس التجار على الكراسي

مجالس جديدة لغرف التجارة قريباً وملفات اقتصادية تنتظر على الطاولات

44 مترشحاً لإدارة تجارة دمشق.. 31 منهم من الوجوه الجديدة

14 مترشحاً في غرفة حمص و4 تجار فقط في اللاذقية حتى الآن

■ دمشق: شادية إسبر
■ اللاذقية: عبير محمود
■ طرطوس: ربا أحمد

من غرفة تجارة إلى أخرى، أيام تتكشف فيها تباعاً أسماء من سيخوضون السباق الانتخابي للجلوس على طاولات مجالس إدارات غرف قطاع الأعمال، أسماء المترشحين لا تزال حبيسة ظروف مختومة، والمقبول ترشحهم رهن تدقيق لجان الإشراف لكل غرفة على حدة وفق ما ينظمه القانون رقم ٨ للعام ٢٠٢٠، على أمل أن تتنوع عبارات التعبير عنهم في الأوساط التجارية بأن يصل الأجدر ممن هو قادر على تمثيل المنتسبين، وتحمّل أعباء مسؤوليات ضخمة في ظروف اقتصادية صعبة، وخاصة أن على كاهلهم بعد النجاح في المعركة الانتخابية، الدخول في معارك عملياتية على جبهات عدة خلال أربع سنوات قادمة، من حمل هموم أعضاء الهيئات العامة والسعي إلى حلها بما يخدم القطاع بأكمله، وصولاً إلى حمل الهم الاقتصادي الوطني في الطريق لحلحلة عقده وتعبيد طريق مستقبله بأفكار علمية قابلة للتطبيق ذات نظرة شاملة إستراتيجية وأنمائية، كرديف قوي للعمل الحكومي في هذا الاتجاه الضروري.

انتخابات غرفة دمشق معركة ذكورية

تسير الإجراءات في العملية الانتخابية وفق ما هو منصوص عليه قانوناً، وأول من أغلق باب الترشح كانت غرفة تجارة دمشق، التي انتهت المهلة القانونية للترشح فيها بنهاية دوام يوم الخميس ٢٢ آب، بعد شهر كامل من بدئه، وفي الحصيلة ٤٤ مترشحاً تنوعت فيها الأسماء وفق مصادر لـ «الاقتصادية» بين قدماء وجدد ومن مختلف الشرائح العمرية.

عضو مجلس إدارة غرفة دمشق محمد حلاق كشف في تصريح خاص لـ «الاقتصادية»: من بين الأسماء الذين تقدموا بطلبات ترشح ١١ عضواً من أعضاء المجلس القديم المنتخب سابقاً، واثنان من القدماء المعينين فيه، في حين نجد أن الـ ٣١ المتبقين هم أسماء جديدة، واللافت أن المعركة ذكورية تماماً، حيث غابت السيدات بالمطلق عن الدخول في المعترك الانتخابي وانكفأن عن السباق إلى عضوية مجلس إدارة الغرفة.

في القانون الناظم للعملية الانتخابية باتت الطلبات في عهدة اللجنة المشرفة التي تم تشكيلها وفق القانون ذاته، والتي عليها أن تدرس مدى استيفاء الطلبات لشروط الترشح وتدقيق اكتمال الأوراق الثبوتية المطلوبة، وتبتّ خلال ثلاثة أيام من تاريخ الإغلاق بأسماء المقبول ترشحهم ليصبحوا مترشحين، ومن ثم سينتقلون إلى الأمام خطوة لبدئها بها مرحلة الحملات الانتخابية إن صح التعبير، ولمن رُفض طلبه الحق بالاعتراض خلال الثلاثة أيام التالية لإعلان الأسماء.

حلاق أوضح أنه خلال هذه الفترة حتى بلوغ يوم الانتخاب، يقوم كل مترشح بالتعريف عن نفسه تجاه الهيئة العامة، إذ يكون التعريف عاماً أحياناً وأحياناً أخرى يكون خاصاً، ولأننا نعرف أن من يحق لهم الانتخاب هم عدد محدد وواضح من المنتسبين للغرفة، فإن المترشح قادر على حصر الفئة والتواصل معها بشكل أو بآخر، لكسب التأييد والحصول على الأصوات.

بعض الغرف تعاني ولاءات

عن تشكيل المترشحين قوائم لخوض الانتخابات كتكتلة واحدة، وما آلية تشكيلها وشروط نجاحها، رأى عضو مجلس إدارة غرفة دمشق وجوب أن تكون القوائم متنوعة المهن وليست من الاختصاص نفسه، ومدروسة بعناية، ومبنية على أساس جزء من مجلس الإدارة القديم وجزء من أشخاص جدد، وأن يُنظر بالوقت ذاته للمهن وللكفاءات، وقال: العمل اليوم يحتاج كفاءات معينة، وإذا استطعنا تشكيل توليفة بقائمة واحدة متنوعة المهن والفكر والكفاءات فهذا يؤدي إلى مجلس إدارة متوافق وقوي.

واعتبر حلاق أن المشكلة التي تعانيها بعض الغرف وجود تطرف في بعض الأحيان، أو ولاءات وإملاءات، حيث تسير بعض الآراء مع الباطل لأن شخصاً بعينه من يسير بهذا الاتجاه، وهذه الأمور تحصل ليس في مرحلة الانتخاب وحسب بل في أثناء أعمال المجالس بعد انتخابها، لافتاً إلى أنه خلال التاريخ السابق بأكمله لم نشهد قائمة نجحت بالكامل لعدة أسباب وظروف ومعطيات.

دمشق تنتخب في ٢٦ أيلول

تحدد موعد الانتخاب لمجلس إدارة غرفة دمشق في ٢٦ أيلول القادم من الساعة الثامنة صباحاً حتى الثامنة مساء، وفق حلاق الذي أضاف: عادة تجري في مقر غرفة التجارة بآليات وشروط مميزة ورقابة كاملة، والقانون أعطى مرونة باختيار مكان إجراء الانتخابات، وتابع: عضو مجلس الإدارة هو ممثل التجار في الغرفة، وهناك أشخاص موجودون على الساحة وإمكاناتهم معروفة ويمتلكون نقاط قوة، وعلى الهيئة العامة أن تجري توازنات وأن تمارس دورها بالشكل الجيد، وأؤكد دائماً على كل من يأتي ليدلي بصوته ألا يفكر بمن هو صديقه بل بمن هو الأصلح والأجدر ليكون ضمن مجلس أي غرفة، ويكون قادراً على تحمل هذه المسؤولية، وهي في النهاية أمانة.

وعن المسؤولية الوطنية للمترشحين رأى حلاق أن كل من يرشح نفسه اليوم هو شخص وطني لأنه يقدّم نفسه ليخدم ويؤدي مهمة اقتصادية من أجل تقديم قيمة مضافة للتجارة في البلاد، أما بخصوص المسؤولية التجارية فقال: كل من يتقدم يضع علمه وخبرته ومعرفته في خدمة قطاع الأعمال، حيث مجلس إدارة الغرفة يقدم كل مساعدة لأي شخص كان، ويقف معه من بداية مشكلته إلى نهايتها وحلها بما نستمع به التشريعات والقوانين، كما يقدم آراء واستشارات لكل من يريد الدخول للعمل، وإرشاده إلى الطريق الصحيح.

أما بالنسبة للمسؤولية المجتمعية، فأكد حلاق أن قطاع الأعمال ومعه كل القطاعات وكل مواطن سوري يملك رأس مال له دور إيجابي مجتمعي جنّب البلاد تأثرات اقتصادية كبيرة جداً، ولا يزال هذا الدور متواصل، ويجب أن يستمر.

١٤ مترشحاً في غرفة حمص والباب مفتوح

في مواجهة «الاقتصادية» للتحضيرات بغرفة تجارة حمص، حيث الباب فيها لا يزال مفتوحاً أمام الراغبين في الترشح والدخول إلى الميدان الانتخابي في الطريق إلى مجلس إدارة الغرفة.

وفي تصريح خاص للصحيفة أوضح الدكتور سامح كاسوحة عضو غرفة تجارة حمص وأمين سرها التحضيرات الجارية بالقول: تم الإعلان عن فتح باب الترشح حسب الشروط المحددة من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك منذ الأول من آب الجاري ومستمر حتى آخره، وتم تشكيل لجنة إشراف على الانتخابات التي ستقوم بدراسة الطلبات في المرحلة التالية لإغلاق باب الترشح للبت بقبول أو رفض كل طلب بحسب تحقيقه للشروط واستكماله للثبوتيات.

الدكتور كاسوحة كشف أنه بعد ثلاثة أسابيع من فتح الباب (لغاية نهاية دوام الخميس ٢٢ آب)، بلغ عدد الذين تقدموا بطلبات ترشح ١٤ تاجراً من المسجلين في غرفة حمص، وإلى هذه اللحظة لم تتقدم أي سيدة بطلب ترشح، داعياً سيدات الأعمال للترشح إلى مجلس إدارة الغرفة وخوض الانتخابات للوصول والمشاركة في صنع القرارات.

قوة التشريعات تفتح المجال للجميع

وفق القانون، لغرف التجارة مهمة المساهمة في تطوير البنية التشريعية والإدارية والتنظيمية للنشاطات التجارية، وتفعيل هذا الجانب المهم لكونه حاجة مرحلية ملحة، وخاصة أن البلاد مقبلة على حكومة جديدة، إذا قريباً سيكون لدينا فريق حكومي جديد تتجه أغلب التحليلات والآمال أن يكون وجهه اقتصادياً، بالتوازي ستوصل انتقادات الغرف فرقاً جديدة إلى مجالس إداراتها، ما يعني أننا أمام فرصة حقيقية لبناء تكامل مبني على أسس صحيحة ومتينة بين هذين الجديدين، ليس فقط للخروج من عنق الزجاجة والتنفس الاقتصادي بل للبناء والتنمية والتطور، فكيف تسهم غرفة تجارة دمشق بكل هذا؟

أجاب حلاق عن سؤال «الاقتصادية» بالقول: لا نتدخل في التشريعات وإنما نبدي الرأي بالصادرة أو التي ستصدر، ونحن ننظر إلى القوانين، هل ستكون مناسبة لبيئة الأعمال؟ هل تطورها؟ هل تزيد فرص العمل والإنتاج وسواها أم تقلل منها؟

في الكثير من الأحيان يُطلب منا إبداء الرأي أو يكون هناك لجان نشارك فيها أو لجان تدعى إليها كاستشاريين، ونقدم آراءنا، لكن للأسف لا تؤخذ آراؤنا بشكل كامل، فأحياناً يؤخذ ما نسبته ٥-١٠ بالمئة من هذه الآراء، وأحياناً لا يؤخذ أبداً، وهذا نتيجة مشكلة حقيقية وثقافة راسخة عن الكثيرين وعند الحكومة أيضاً أن قطاع الأعمال يبحث عن مصلحته!.. بالتأكيد طبيعي جداً أن يبحث قطاع الأعمال عن مصلحته في زيادة الربحية، وهنا يجب أن تظهر قدرة التشريعات بأن تتيح للجميع ممارسة المهنة الواحدة، حيث تتسع دائرة العمل وتزداد التنافسية وبالتالي تنخفض الأسعار وتزيد الربحية، فعندما يتم أخذ رأي قطاع الأعمال وتقوم الحكومة بما يسمى «محاباة» قطاع الأعمال بشكل أو بآخر تستفيد وتفيد، ما يصب في النهاية بمصلحة المستهلك، وتابع: الأهم أن يكون المجلس القادم قادراً على العمل مع الحكومة يداً بيد، وأن تكون الحكومة مستمعاً جيداً له من أجل تحقيق التوازن في العمل والإنتاج وسواها.

لإعادة النظر بالتشريعات وفتح أسواق جديدة

حديث الشارع السوري الدائم عندما يتعلق الأمر بالوضع المعيشي، هو المطالبة بضبط الأسعار وضبط الأسواق، لكن في كل مفصل أو مرحلة نجد فلتاناً سوقياً أكثر وجنوناً سعرياً أعلى وهوة تزداد اتساعاً وعمقاً بين الدخول والسلة الاستهلاكية الضرورية.

عن هذه الإشكالية، قال حلاق: لا يوجد شيء اسمه ضبط أسعار وضبط سوق، هناك شيء اسمه توازن أسعار وتوافر المواد بالأسواق، فالأسعار لا يمكن أن تنضبط مهما حاول الجميع، هي تتعلق بمحور مهم هو «العرض والطلب»، وكلما كان هناك عرض للسلعة الواحدة من عدة جهات ينخفض سعرها، وبقدر ما كان هناك عرض وحيد أو عرضان فالأسعار ترتفع، وحقيقة تحولنا إلى سوق احتكاري بشكل أو بآخر، حيث العمل ممسوح لكن ليس كل الناس قادرين على العمل ضمن بيئة العمل الموجودة، ولحل هذه المشكلة يجب إعادة النظر بكل التشريعات والقوانين والتعليمات التي صدرت خلال الفترة الأخيرة التي أثرت بشكل أو بآخر، وبناء تشريعات مساندة لها حتى تدعم الشفافية من أجل قيام الجميع بمهامه وواجباته وانسياب السلع.

وأوضح: عندما أطالب بشيء لا أستطيع تقديمه سأذهب إلى اقتصاد الظل أو العمل بشكل مخالف، وهذه هي النقطة الخلافية مع الحكومة، فهي عندما تصدر بعض التشريعات غير المناسبة لبيئة الأعمال تقوم بزيادة اقتصاد الظل، ما يزيد العبء بشكل كبير على الاقتصاد الحقيقي ويجعله يتألم أكثر، كما يستوجب عدم الضغط كثيراً على قطاع الأعمال وأن يكون مع الحكومة في علاقة تكافؤ الفرص وليس خنق الفرص.

في رده على سؤال حول المهام الملقاة على كاهل من سيأتي إلى مجلس إدارة الغرفة للمرحلة القادمة وخاصة وسط هذه التحديات؟ رأى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حمص الدكتور كاسوحة أن على المجلس الجديد القيام بالكثير من المهام، وأولاها تحديد المعاناة والهموم التي يعانيها السادة التجار ونقلها للحكومة من أجل العمل على إيجاد حلول لها، معتبراً أن هناك الكثير من القوانين والقرارات بحاجة إلى المراجعة والتصويب لدعم الحركة الإنتاجية ودوران عجلة الإنتاج وخفض تكاليف الإنتاج وتشجيع التصدير، مشدداً على أهمية فتح أسواق جديدة.

التاجر أولاً والتاجر أخيراً

من جانبه قال حلاق: اليوم نحن مطالبون بإعادة النظر وأن نقف وقفة صدق ونرى الأفضل لاقتصادنا، لا شك أن التصدير أمر إيجابي لصحة الاقتصاد، لكن كي أصدّر اليوم يجب أن يكون هناك قيمة مضافة للمنتج في البلد المصدّر لها كي أستطيع المنافسة، واليوم نحن بحاجة لتنشيط التصدير وإلى تخفيض النفقات والأعباء والمصاريف على المصنّع.

وشرح حلاق وجهة نظره بأن التاجر أولاً والتاجر أخيراً: المواد الأولية هي استيراد وبالتالي فهي تجارة، ونحن بحاجة لأن تكون متوافرة بأرخص الأثمان لتخفيف العبء عن الصناعي بمنظومة كاملة من المواد الأولية والعمالة وحوامل الطاقة والنفقات وسواها، فالتجارة التي تُبنى على أسس صحيحة من خلال استيراد متوازن للمواد الأولية والمواد المعدة للاستهلاك والتجارية وسواها، هي أساس كل شيء، هي أساس الصناعة والزراعة والتجارة، فلتصنيع أي منتج نحن بحاجة لتاجر يستورد الآلات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج بأجود المواصفات.... وصولاً إلى ما بعد التصنيع، فنحن بحاجة لتاجر يبيع السلع المنتجة، والعملية عبارة عن تكامل الجميع.

المشكلة عدم تجانس التشريعات

بشأن متطلبات تنشيط قطاع الأعمال وما القوانين التي تعوق العمل؟ بيّن الدكتور كاسوحة: على سبيل المثال إعادة دراسة أسعار حوامل الطاقة وخاصة الكهرباء، إضافة لإعادة دراسة الرسوم الجمركية، والمصاريف الأخرى التي تُحمّل على استيراد المواد الأولية، وإعادة دراسة القرارات الخاصة بالتمويل ومنصة تمويل المستوردات، وأضاف: إنه من الأهمية اليوم وضع نظام ضريبي عادل وصحيح.

في جعبة الحديث الاقتصادي شجون كثيرة، وفي جعبة مرحلة الانتخابات دائماً آمال كبيرة، فالقصة بانتخابات غرف التجارة أكبر من كونها وصول أسماء وإغلاق الأبواب على مجالس جديدة شكلياً، حيث توزيع الأدوار وضبط وصول تشكيلة متنوعة الاختصاصات والخبرة والمعرفة والإحساس العالي بالمسؤولية القطاعية التجارية والوطنية الاقتصادية على السواء، هي اليوم مطلب ملحّ على كاهل وعاتق الهيئات العامة أن تحققه، بعيداً عن أي فكر هدّام لأي اقتصاد في أي ظرف كان يُبنى على منطق «تقاسم الكعكعة».

أسماء غابت وأخرى أعادت ترشحها وظرفنا يستوجب وصول الأجدر بعيداً عن «تقاسم الكعكة»

حكومة شابة

كما تمنى علي أن تكون الحكومة المرتقبة «حكومة شباب» قادرة على العمل بشكل أكثر فاعلية، تكون لديها رؤية مستقبلية بعيدة عن الروتين الذي لا شك الكل مستأوَون منه لتأثيره بشتى مفاصل العمل.

ورأى عضو غرفة التجارة ضرورة أن تكون الحكومة مؤثرة لناحية تطبيق القوانين والأنظمة بشكل حازم على أرض الواقع، لافتاً إلى أهمية العمل بشكل فاعل للتشجيع على الاستثمار في البلد بشكل عام.

وأردف بأن الاستثمار يحتاج إلى ملاذ آمن، من الناحية الأمنية الاقتصادية والبنكية، مشيراً إلى الصعوبات والعراقيل أمام أي عملية استيراد وتصدير بما تتطلب من موافقات مسبقة من البنك المركزي وتمويل وإجراءات روتينية تعرقل أمور الاستثمار والتجارة بشكل عام.

تسهيلات للنهوض الاقتصادي

وأكد على ضرورة أن تكون هناك تسهيلات مستقبلية ليتمكن التاجر والصناعي من العمل ويساهم بالنهوض في الاقتصاد الوطني، منوهاً بأهمية أن تكون هناك مقومات على الأرض للتحفيز على الاستثمار التجاري والصناعي.

واعتبر عضو غرفة التجارة أن المقومات الاستثمارية سيئة للغاية، وخاصة ما يتعلق بحوامل الطاقة والمشتقات النفطية وأجور النقل المرتفعة، قائلاً: إن التاجر أو الصناعي يعمل بما هو متوافر «ليطلع مصروفه عالآخر»، ويحافظ على العمال الموجودين، بمعنى آخر «ليبقى في السوق ويحافظ على اسمه» ولو بهامش ربح بسيط أو حتى بخسارة.

وأضاف على إن هناك أموراً ينتظرها التاجر والعامل أياً كان، بأن تتوافر مستلزمات الإنتاج وأهمها حوامل الطاقة بما يخلق تنافسية في السوق بين التجار، وبالتالي يؤدي لانخفاض السلع (كما كنا قبل الأزمة) وبالتالي تنعكس الأمور مباشرة على المواطن ليكون المستفيد أولاً وأخيراً.

رؤى جديدة

تجار آخرون من أعضاء الغرفة، أكدوا لـ«لاقتصادية» أهمية أن تكون هناك رؤى جديدة في عمل الغرفة بما يناسب المرحلة المقبلة وإعادة الإعمار على الصعد كافة، ومنها الصعيدان التجاري والصناعي بشكل محدد. وأشاروا إلى ضرورة إزالة جميع المعوقات أمام عمل التجار والصناعيين وتوفير مستلزمات الإنتاج بما يضمن استمرارية العمل.

وطالبَ أحد التجار بإعادة النظر في أحد شروط الغرفة إلزام تأمين العمال بالتأمينات ولو كانوا عمالاً مياومين، ما اعتبره «تضييقاً على التجار».

تعاون.. لعمل مثالي

في المجمل، أكد بعض التجار أهمية التعاون خلال المرحلة الحالية للوصول إلى العمل المثالي عبر تجاوز الصعوبات وتخطي العقبات كافة، والتنسيق الكامل بين جميع المسؤولين عن مفاصل العمل التجاري والصناعي على مستوى المحافظة.

وتمت الإشارة إلى أن غرفة التجارة والصناعة، وبالعمل الفاعل تساهم بشكل أو بآخر برفع الإنتاج الوطني عبر خلق بيئة مشجعة ومحفزة للأعمال التجارية والصناعية ودعمها بشتى الطرق، إضافة لكونها تعد صلة الوصل مع الجهات الحكومية وتسهم في تطوير العمل الاقتصادي وتسهيل إقامة فعاليات بهذا المجال بما يهم التجار والصناعيين بشكل عام.

هل تشهد انتخابات طرطوس تنافساً كبيراً؟

وفي طرطوس هل تشهد انتخابات غرفتها تنافساً كبيراً تحت تأثير التراجع عن قرار بدء الترشح المبكر الذي أعلنته غرفة تجارة وصناعة طرطوس بوقت سابق، لكن جاء طلب وزارة التجارة الداخلية بإعادة الأمور إلى نصابها والتقيد بالأنظمة والقرارات الناظمة، فهل لهذا الحدث تأثير على مجرى الانتخابات؟

اليوم هناك ملفات كبرى تنتظر غرف التجارة الجديدة وتحديد هوية الاقتصاد الوطني كأولوية ووضع منظومة واضحة ومنهج يبدأ من الألف إلى الياء، هذا أهم ما طرحه تجار محافظة طرطوس في مطالبهم لغرفة تجارة وصناعة طرطوس المنتظرة بعد الانتخابات المقبلة.

تجار أبدوا بوضوح عدم أهمية التركيز على الأسماء فقط وإنما أهمية الانطلاق برؤية جديدة للاقتصاد لتنتشل التاجر من أعباء كبيرة يغوص فيها اليوم ليصل ببضائعه ومنشآته إلى بر الأمان.

بحاجة لانتعاش

التاجر كفاح قدور وهو أحد المرشحين لغرفة تجارة وصناعة طرطوس أوضح أن التاجر اليوم بحاجة لانتعاش اقتصادي وهو العصب الأساس للعمل، والغرف اليوم يجب أن تركز على مطالب التاجر بالدرجة الأولى سواء داخل القطر أم من المغتربين لعودة الحركة الاقتصادية وإزالة المعوقات أمام المصدرين والمستوردين ودعم الإنتاج المحلي، إضافة إلى تلبية مطالب التاجر والصناعي المستمر بعمله رغم كل الظروف الصعبة وتعديل القانون /٨/ الخاص بمخالفات التجار والذي أدى لإشكالات كبيرة.

لافتاً قدور إلى أن هناك العديد من المعوقات أمام المصدّر ويجب إيجاد علاقات تجارية أفضل مع دول الجوار والأصدقاء، وخلق فرص من خلال الوفود التجارية إلى جانب أهمية تنظيم العلاقة مع وزارة المالية، وسنّ تشريعات مناسبة للوقت الحالي، لأن تشريعات زمن الأزمة والحرب كانت مناسبة لكن اليوم لم تعد ملائمة، إلى جانب أهمية العمل على تسهيلات التراخيص الصناعية ومحاولة إيجاد حلول لها وتطوير المناطق الصناعية وحل مشكلة الطاقة لعدم توافر الكهرباء والارتفاعات المستمرة بأسعار المازوت والبنزين.

مشاكل المصدّرين كثيرة

بدوره المصدّر والتاجر بشار كامله أكد أن لغرف التجارة لجنة مصدرين وتواصلنا معها مستمر ولكن لم تستطع إيجاد الحلول اللازمة لمشاكل المصدّرين بسبب عدم تعاون الجهات المعنية بالأمر، لذا غالباً عملُ المصدّر مرتكز على مجهوده الشخصي، وآليات التصدير اليوم بحاجة إلى إعادة دراسة متكاملة من أناس متخصصين وبتعاون كل المؤسسات الرسمية المعنية.

وضع هوية للاقتصاد

الصناعي والتاجر عاصم أحمد بيّن أن غرف التجارة والصناعة اليوم يجب أن تبنى مع الحكومة منهجاً اقتصادياً واضحاً وتضع هوية للاقتصاد السوري، فنحن نفتقر لرؤية اقتصادية تبدأ من الألف إلى الياء، فمثلاً محافظة طرطوس يجب أن تبنى هويتها بالدرجة الأولى على البحر والمرفأ، فهي تمتاز بهما ويجب تركيز الاستثمار فيهما على السياحة والتصدير لافتاً إلى أن التاجر بحاجة إلى الأمان والاستقرار أولاً وإلى قوانين واضحة وإزالة العقبات التي تعترض عمله.

غياب الطاقة

بالمقابل أشار عدد من التجار في أسواق طرطوس لـ«الاقتصادية» إلى أن الضرائب وغياب الطاقة هما أبرز مشاكلهم، والغرف لم تستطع إيجاد حلول لها، إضافة إلى ارتفاع أجور النقل بين المحافظات، وإلى دوريات الجمارك التي تعترضها، وهذا يسبب زيادة في الأسعار وتأخيراً للبضائع وكله على حساب عمل التاجر، ما دفع الكثير من أصحاب التجارات الصغيرة إلى الإغلاق لصعوبة توافر رأس المال الكافي لملاحقة التضخم والعراقيل اليومية التي تعترض عملهم.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٢/ ٢٥ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

«العقاري» السوري.. نظام مصرفي جديد ونبوءات حول الارتقاء بالخدمات المصرفية

هل من خدمات متطورة بسهولة وأداء يوازي المصارف العالمية؟

مدير المصرف العقاري لـ«الاقتصادية»: إطلاق النظام المصرفي الجديد «Ethix» بنجاح وبقاء المنظومة القديمة بحالة «Stand By»

■ بارعة جمعة - تصوير طارق السعدوني

تستند رؤيته في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، بما يسهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، كما يقوم على بناء سياسة نقدية فاعلة ومؤثرة، تستهدف الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية، ومعدل تضخم منخفض ومستقر، ويسهم في توفير البيئة الملائمة للاستثمار ودعم النمو الاقتصادي، إلى جانب تبني استخدام أدوات الدفع الإلكتروني كأداة حيوية لتحقيق الأهداف قصيرة وطويلة الأجل.

واليوم وسط صعوبات جمة، تواجه عمل المصرف العقاري، لا يزال يتابع أداء مهامه بوتيرة عالية، محاولاً تقديم خدمة تحقق رضا الزبون.

مدير عام المصرف العقاري الدكتور مدين علي أكد في حديثه الخاص لـ«الاقتصادية»: أن المصرف يعمل ضمن رؤىً إستراتيجية، رغم كل الصعاب، وهناك جهود كبيرة من القائمين والموظفين، لأجل إنجاز خدمة لائقة ومتطورة.

عدم استقرار

■ إلى أين وصل المصرف العقاري بتنفيذ الخطط والبرامج؟ وما السياسات التي يتطلق منها؟

■ ■ يعمل المصرف العقاري في ظل ظروف اقتصادية بالغة التشابك والتعقيد، قوامها العقوبات الاقتصادية، وحالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، والارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار، والتراجع الكبير في سعر صرف الليرة السورية، والنقص الحاد في الكوادر المصرفية (الفنية والإدارية)، وعدم توافر وسائط النقل ومصادر الطاقة، وغير ذلك من المتطلبات والمستلزمات اللوجستية.

إلا أن ذلك لم يحل دون أن يتابع المصرف مساره متقدماً، مسجلاً بذلك إنجازات نوعية مالية وتمويلية وتكنولوجية وتقنية، حيث تمكن المصرف وعلى امتداد السنوات الست الماضية، من تحقيق مجموعة كبيرة ومهمة، من الإنجازات البنيوية/ الهيكلية المالية والتقنية والتكنولوجية والإدارية، التي بدورها ساعدت المصرف في الوقوف على أرض صلبة (مستقرة ومتينة) يمكن التأسيس عليها، فكان بذلك مصرفاً يمتلك القدرة الحقيقية على المنافسة في السوق المالية والمصرفية السورية من جهة، كما شكل رافعة حقيقية لاقتصاد السوري في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية لفترة ما بعد الحرب من جانب آخر.

■ كي تتضح الصورة، لا بد من الحديث عن المؤشرات؟ ما أهم المؤشرات التي يمكن تسليط الضوء عليها؟

■ ■ للوقوف على أهم الإنجازات والتطورات التي يشهدها المصرف العقاري، سنعرض فيما يأتي بصورة بانورامية موجزة ومكثفة، أهم المؤشرات والتطورات المالية والتقنية، التي تحققت في المصرف خلال السنوات الست الماضية.

أرباح البنك

واصل البنك العقاري، وعلى امتداد السنوات الماضية مسار تحقيق الأرباح، على الرغم من الظروف المعقدة الناجمة عن ظروف الحرب والدمار والحصار والعقوبات المفروضة على سورية، إلى جانب ظروف وتداعيات وباء كورونا، وغير ذلك من الصعوبات والتحديات التي سنعرضها لاحقاً.

وفي العودة للأرباح، بلغ مجموع الأرباح التراكمية الصافية (٩٩,٠٧٩) مليار ل. س لتاريخ (٢٠٢٤/٧/٣١)، وذلك بتسجيلها عام ٢٠١٨ أرباحاً مقدارها ٢,٠٥٣ مليار ليرة سورية، و٠,٩٨٤ مليار ليرة عام ٢٠١٩، و٥,٧٨٩ مليارات عام ٢٠٢٠، و٩,٩٨٣ مليارات ليرة عام ٢٠٢١، و٥٨,١٨ مليار ليرة عام ٢٠٢٢، و٤١,٧٨٢ مليار ليرة عام ٢٠٢٣.

مما سبق، يتبين لنا بصورة واضحة، أن مجموع صافي الأرباح المتحقق خلال السنوات الست في البنك، كان قد بلغ (٩٩,٠٣٨) مليار ل.س. بعد استكمال أرباح القطع البنيوي.

■ هل من ديون متعثرة في المصرف؟ وما إجراءاتكم لمواجهة بعض الديون التي يمكن أن تتحول إلى ديون معدومة؟

■ ■ نعم، يوجد بعض الديون المتعثرة في المصرف، مع تراجع الديون المتعثرة بالمصرف الممنوحة بالليرة السورية بصورة كبيرة جداً، حيث أنها لا تتجاوز الآن نسبة الـ(٦ بالمئة) من إجمالي كتلة الديون المتعثرة، كما أن نسبة التعثر المتبقية والبالغة حدود(٩٤ بالمئة) هي نتيجة ارتفاع كتلة الديون المتعثرة الممنوحة أساساً بالليورو، التي تتطور نتيجة الارتفاع المستمر بسعر الصرف.

وفي هذا الإطار، من المهم الإشارة إلى التراجع الكبير لعدد الملفات التنفيذية للديون المتعثرة الممنوحة بالليرة السورية من ٦٧٣٥٠ ملفاً، إلى نحو ٣٠٠ ملف فقط خلال السنوات الست الماضية، وقد تمت معالجتها إما بالإغلاق الكامل للدين، وإما بالجدولة بموجب القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥.

أما في إطار التحوط للديون المشكوك في تحصيلها، فقام المصرف بتشكيل مؤن للديون المشكوك بتحصيلها (ديون غير منتجة) بالليرة السورية وباليورو والين الياباني، تُغطي بصورة كاملة.

■ ما قدرة المصرف على المنح الآن؟ بمعنى ما سقف أكبر قرض يمكن منحه الآن؟

■ ■ يمكن أن نبين ونشير في هذا الإطار إلى أن تحول المصرف من خاسر بمبلغ (١٦) مليار ل.س عام ٢٠١٧ إلى رابح طوال السنوات الست الماضية، انعكست بصورة مباشرة على قدرة المصرف التمويلية.

■ ماذا عن الحوافز الإنتاجية في المصرف؟

■ ■ في ضوء تحسن المركز المالي للمصرف، وتحوله إلى مصرف رابح طوال السنوات الست السابقة، اتجهت إدارة المصرف (مجلس إدارة وإدارة تنفيذية) نحو توزيع نسبة الحوافز، وفق القوانين والأنظمة النافذة على جميع العاملين في البنك، وذلك بهدف تحفيز العاملين لرفع مستوى الكفاءة والأداء والانتماء للمصرف ومحاولة تحسين الواقع المعيشي للعاملين، ضمن إطار الممكن والمُتاح عن طريق المصرف.

وفي هذا الإطار يمكن أن نبين ونشير إلى أن متوسط نصيب الموظف الواحد من الحوافز الموزعة عن عام ٢٠٢٣ تتراوح بين (١٨٩٨٠٠٠) ل.س كحد أدنى و(٣٢٠٠٠٠٠) ل.س كحد أعلى. أنها بالمتوسط بلغت (٢٥٤٩٠٠٠) ل.س.

■ كم حجم القروض والتسهيلات التي قدمها المصرف خلال السنوات الماضية؟

■ ■ ارتفعت قيمة مبالغ القروض الممنوحة من (٢,٤٤٨) مليار ل.س عام ٢٠١٨، إلى (٣٦,٣٦٣) مليار ل.س عام ٢٠٢٢. ثم إلى (١٧٢) مليار ل.س بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٣١، ما يعني أن حجم الإقراض الإجمالي التراكمي قد بلغ (٣٣١,٤٠٩) مليار ل.س خلال السنوات الست الماضية، ويرتفع الحجم الإجمالي للإقراض، بعد إضافة المبالغ المُوظفة في السندات الحكومية إلى (٦١٠,٤٠٩) مليارات ل.س، وذلك خلال الفترة نفسها (٢٠١٨–٢٠٢٤/٧/٣١).

مع الأخذ بالحسبان أن عمليات الإقراض والتمويل، قد جرت بأكملها وفق ضوابط ومعايير دقيقة، جعلت من نسبة التعثر في القروض الممنوحة خلال السنوات الست الماضية شبه معدومة.

■ هل يمتلك المصرف العقاري السيولة الكافية لتنفيذ خططه وبرامجه الإقراضية والتمويلية؟

■ ■ تتوافر لدى المصرف سيولة نقدية كافية، لمواجهة جميع الظروف والحالات الطبيعية وغير الطبيعية، التي يمكن أن تواجه المصرف العقاري، في ظروف اقتصادية (مالية ومصرفية)، غير مستقرة وبالغة التعقيد. وفي هذا الإطار نؤكد أن المصرف لديه السيولة الكافية لمنح جميع أنواع القروض من دون استثناء ولاسيما القروض ذات الأولوية. وسيستأنف المصرف منح القرض الشخصي بتاريخ ٢٠٢٤/٩/١.

عليه، وفي ضوء ما تقدم، يمكن الإشارة والتأكيد أن ارتفاع نسبة السيولة لدى المصرف يسهم بقوة في رفع القدرة التنافسية للمصرف بصورة كبيرة في السوق المصرفية، وفي الأنشطة التمويلية كافة، كما أنه يساعد في جعل المصرف يشكل إحدى الروافع المالية للاقتصاد السوري في الظروف الاقتصادية الراهنة البالغة التعقيد.

ودائع بمؤشرات

■ ما وضع الودائع لديكم؟ هل هناك إقبال على الإيداع في المصرف العقاري؟

■ ■ تطورت كتلة الودائع لدى المصرف العقاري بصورة ملحوظة جداً خلال السنوات الست الماضية، فقد ارتفعت كتلة الودائع من (٣٧٨,١٥) مليار ل.س عام ٢٠١٨ إلى (٦٩١,٤) مليار ل.س عام ٢٠٢١، ومن ثم ارتفعت إلى (٧٦٦,٣) مليار ل.س في عام ٢٠٢٢، وإلى (١٤٩٠,٧٢٩) مليار ل.س بتاريخ ٢٠٢٣، لتبلغ (١٦٩٦,٨٥٨) مليار ل.س بتاريخ ٢٠٢٤/٧/٣١، ما يعد مؤشراً نوعياً على حجم الثقة الكبيرة التي يتمتع بها المصرف في السوق المالية والمصرفية، إضافة إلى ثقة الزبائن والمتعاملين، ومختلف شرائح المجتمع السوري وفعالياته الاقتصادية.

■ ما حجم التحصيل لديكم؟

■ ■ بلغت تحصيلات المصرف من الديون والقروض الممنوحة، المتعثرة وغير المتعثرة بالليرة السورية وباليورو، خلال السنوات (٢٠١٨–٢٠٢٤/٧/٣١)، نحو (٢٤٠,٦٠٦) مليار ل.س متعثرة وغير متعثرة، كما تمّ تحصيل نحو (٨) ملايين يورو. وسداد الأقساط مستمر ونسب التعثر شبه معدوم، والمصرف يتابع الزبائن بكل الطرق والوسائل للتذكير بالمواعيد.

جودة المنتج

■ ماذا عن النظام المصرفي الجديد المنصب في المصرف العقاري؟

■ ■ استحوذت عملية تطوير البنية التقنية للمصرف العقاري وتحديث النظام المصرفي، على قسم كبير جداً من الاهتمام والوقت والجهد المبذول في المصرف، وذلك بغية الارتقاء بنوعية العمل، وتحسين جودة الخدمات التي يقدمها المصرف، وتعزيز الحضور الأوسع له في السوق المالية والمصرفية السورية. وحول حول النظام المصرفي الجديد يمكن أن نبين الآتي: تم الانتهاء من تنفيذ أعمال العقد الخاص بالنظام المصرفي ومحولة الدفع الإلكتروني في المصرف العقاري بمراحله كافة، وعليه فقد تمّ إطلاق المصرف العقاري النظام المصرفي الجديد (Ethix) بنجاح، بكل مكوناته المادية والبرمجية (نظام مصرفي+ محولة دفع). ويسير العمل حالياً على المنظومة بصورة طبيعية، من دون وجود أي مشكلات تقنية أو فنية، وبقيت المنظومة القديمة بحالة (Stand By)، وذلك استناداً إلى تعليمات مصرف سورية المركزي رقم ٢٠٨/ م. ن تاريخ ٢٠٢٣/٦/٥. وقد دخلت المنظومة الجديدة سنة الضمان المجاني بتاريخ ٢٠٢٤/٨/١٤، والمنظومة المصرفية الجديدة الآن هي قيد الاستثمار والتشغيل، وتعمل بصورة جيدة ومستقرة وبالمعايير الدولية. وحول مضمون عملية التحديث والتطوير للنظام المصرفي ومكوناته البنيوية، يمكن أن نبين أن عملية التحديث قد تضمنت إحداث تغييرات تقنية وفنية بنيوية في المصرف، تتمثل باستبدال مخدمات قديمة يعود عمرها لسنوات ما بين (٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)، بمخدمات حديثة عالية المستوى والأداء (High end server)، ذات معالجات متعددة النوى، وبأحدث التقنيات، وذاكرات عالية أحدثت فرقاً بسرعة الأداء وإدخال موزع أحمال ((Load Balance لتوزيع الأحمال على المخدمات، ما أحدث فرقاً بمبدأ High availability واستبدال أجهزة التشفير القديمة، التي كانت تخدم عدداً من الحركات، لا يتعدى (200TBS) بأجهزة تشفير جديدة تعمل بسرعة (10KTBS)، ما يتيح استقبال عدد غير محدود من الحركات، ولا يسمح بوجود نقاط اختناق ضمن الشبكة. وأصبحت كل التجهيزات في النظام المصرفي الجديد، تعمل على منافذ شبكية 10GB في حين التجهيزات السابقة، كانت تعمل عن طريق منافذ غير متجانسة، بعضها يعمل بسرعة 100MB وبعضها الآخر يعمل بسرعة 1GB.

وتتضمن المنظومة المصرفية الجديدة /١٤/ وحدة برمجية متكاملة، إضافة إلى (٦) ست ميزات فنية (بمنزلة وحدات برمجية صغيرة)، مع محولة دفع جديدة، تلبي احتياجات المصرف الحالية والمستقبلية كافة، في حين المنظومة المصرفية القديمة (التي تمّ استبدالها) كانت تتضمن وحدتين برمجيتين فقط، هما (CORE-SALSET).

في ضوء ما تقدم السؤال المطروح

■ اليوم.. ما مزايا النظام المصرفي الجديد ومنعكساته التشغيلية والأدائية والرقابية واللوجستية (هذا ما يهم المواطن والاقتصاد السوري بصورة عامة)؟

■ ■ يتمتع النظام المصرفي الجديد بمواصفات تقنية وميزات فنية وظيفية وتشغيلية عالمية.

يمكن أن نشير عن طريق الآتي: لقد حوّلت المنظومة المصرفية الجديدة، الكثير من المهام والوظائف والعمليات والإجراءات إلى عمل (مؤتمت ومبرمج)، ما سيؤدي إلى زيادة القدرة على الضبط والمراقبة والسيطرة والحد من بعض مظاهر الفساد، وعمليات الاحتيال المصرفي والتزوير، والتلاعب بالبيانات، التي كانت من الممكن أن تحصل نتيجة تدخل العنصر البشري، إما بصورة مقصودة أو غير مقصودة. كما أن المنظومة المصرفية الجديدة وفرت (النظام + محولة دفع إلكتروني)، كل المتطلبات والبنى اللازمة للخدمات المصرفية، وقنوات الدفع الإلكتروني، والإمكانية لتعديل برنامج الصرافات بحسب الفئات النقدية المختلفة. من كل ما تقدم لا بد من الإشارة إلى أن عمليات القروض في المصرف - (التي تشكل أساس أو جوهر عمل المصرف) - أصبحت عمليات آلية (مؤتمتة)، وعليه سيصبح من الممكن لجميع المقترضين الآن، الذين لديهم بطاقات المصرف العقاري، أن يسددوا الأقساط المستحقة عليهم عن طريق البطاقة، من دون العودة أو الحضور إلى المصرف، وهذا سيخفف كثيراً من الضغط والازدحام في المصرف، كما سيخفف من تداول الكاش (النقد). هذا في الوقت الذي يساعد النظام المصرفي الجديد في إنتاج وتوليد عدد كبير من التقارير المصرفية [التدقيقية والرقابية والفنية والتشغيلية وتقارير المخاطر والالتزام والقروض... وغيرها]، آلياً وبصورة متكاملة وبسرعة كبيرة وبدقة عالية.

ويسهل النظام المصرفي الجديد في تنفيذ مشروع التصنيف الآلي، حسب المعيار (٩)، وتنفيذ قرارات مجلس النقد والتسليف. كما أنه يساعد في تسهيل عملية التصنيف الإلكتروني للعملاء، تحديداً لجهة ما يتعلق بالتعثر وغسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويوفر النظام المصرفي الجديد إمكانية تنفيذ الحوالات الواردة والصادرة آلياً، بسرعة كبيرة ودقة ووثوقية عالية، تحديداً لجهة ما يتعلق بأرقام الحسابات والحوالات المنفذة، والبيانات المتعلقة بالعملاء، إضافة إلى توفير ميزة الاستعلام الإلكتروني عن أرصدتهم، وإمكانية الحصول على كشف حساب مختصر، ومزايا أخرى، ما سيوفر على المصرف الجهد ومظاهر الازدحام ومراجعات الزبائن، إضافة إلى توفير مبالغ مالية طائلة كمشتريات للورق والإشعارات والكشوف.

٣٠٠ صراف

■ ما الإجراءات التي يقوم بها المصرف العقاري بخصوص تنشيط الدفع الإلكتروني؟

■ ■ في إطار الجهود والإجراءات التي قام بها المصرف العقاري على خطا تسريع وتائر مسار الدفع الإلكتروني في سورية، قام المصرف العقاري بتنفيذ مجموعة من السياسات والإجراءات الفنية والتقنية والإدارية، يمكن الإشارة إلى أهمها عن طريق الآتي: تم الربط مع الشركة السورية للمدفوعات الإلكترونية، وجرى إطلاق خدمات دفع الفواتير بتاريخ ٢٠٢١/١/٦ (فواتير الكهرباء، المياه، النقل، المخالفات المرورية، الهاتف، بوابة الخدمات الإلكترونية، الجامعة الافتراضية السورية.....) ويجري حالياً استكمال الربط مع السورية للمدفوعات الإلكترونية، لتقديم خدمات التسوق الإلكتروني (خدمة SEP-Onlin) كما أنه جرى توقيع اتفاقية مع (سيريتل) و(MTN)، تتضمن الربط مع الشركتين المذكورتين، لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني، والربط قيد التشغيل، والاستثمار من المواطنين، وخدمة الدفع الإلكتروني متاحة للجميع. وأكثر مما تقدم تم الربط مع شركة الدفع الإلكتروني بيتراموبتكس، لتقديم خدمات الدفع الإلكتروني عبر نقاط البيع. وقد أتاحت عملية الربط مع شركة بيتراموبتكس الفرصة، لتصبح جميع صرافات البنك العقاري والصرافات التابعة لـ(١١) مصرفاً خاصاً يعملون كشبكة واحدة، وعليه أصبح بإمكان المواطنين أصحاب البطاقات الصادرة من البنك العقاري، أو من البنوك الخاصة، قبض رواتبهم من صرافات البنك العقاري، إضافة إلى صرافات البنوك الخاصة، وبذلك أصبح عدد الصرافات نحو (٣٠٠) صراف، وإطلاق التطبيق الخاص بالدفع الإلكتروني إضافة إلى خدمة الإنترنت بنك، وتوطين (١٠٠٠٠٠) راتب لموظفين يتقاضون رواتبهم عن طريق مؤسسة التأمين والمعاشات ويجري العمل حالياً للربط مع شركة الهرم للحوالات.

في الوقت الذي قام المصرف العقاري بتوزيع نقاط بيع، بلغ عددها (٢٥٦)، موزعة على مصرف التسليف الشعبي ومراكز البريد وهيئة الضرائب والرسوم وفروع البنك العقاري في عموم الجغرافيا السورية. وذلك بهدف فتح المجال أمام المكلفين لتسديد الضرائب عن طريق نقاط البيع. وتسهيل خدمات تقاضي الرواتب والأجور، وإيصال خدمة الحصول على الراتب إلى الموظفين، عن طريق أقرب مركز بريد إليه، إضافة إلى فتح المجال أمام الموظف، لقبض الرواتب عن طريق فروع مصرف التسليف الشعبي، في جميع المناطق والمحافظات السورية، طبعاً بالإضافة إلى القناة التقليدية التاريخية المتمثلة بالصرافات الآلية التي نعمل حالياً لزيادة عددها عن طريق توريد (٢٠٠) صراف جديد.

■ ما عدد الحسابات المفتوحة في المصرف العقاري؟

■ ■ بلغ عدد الحسابات المفتوحة في المصارف العقاري (٩٤١٧٩٥) حساباً (توفير+ حسابات جارية + ودائع لأجل + حسابات وسيطة) بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٨، منها (٦٣١٥٣٦) حساب توطين، أي ما يعادل (٦٧ بالمئة) و(٣٢٦٨٤٨) حساب بيوع عقارية أي ما نسبته (٣٤,٧ بالمئة).

إحالة مخالفين

■ ما الإجراءات المتخذة من المصرف لمعالجة بعض السلوكيات الشاذة غير المهنية؟

■ ■ اتجه البنك نحو تطبيق المزيد من الإجراءات والتدابير الإدارية والمالية والتقنية، للحد من مظاهر الفساد وممارساته، منها: إحالة المخالفين والمرتكبين إلى الجهات المختصة (الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش + القضاء) وإنهاء عقود عدد من المرتكبين والمتجاوزين للقوانين والأنظمة، وإعداد مصفوفة صلاحيات على مستوى الفروع، وتقوية دور التدقيق الداخلي والرقابة.

نقص بالكوادر

■ ما أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه عمل المصرف؟

■ ■ يعمل المصرف العقاري كباقي مؤسسات الاقتصاد السوري (الخدمية والإنتاجية) في ظروف عمل قاسية جداً جراء العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على سورية. ظروف كورونا التي عانانا المصرف، والتي أثرت بصورة سلبية في وتائر العمل وعمليات الإقراض، التي توقفت لبعض الأشهر. وعدم الاستقرار المالي والنقدي والتغير الكبير في المستوى العام للأسعار وسعر الصرف. إضافة إلى النقص الحاد في عدد الكوادر البشرية من جميع الفئات تحديداً من الفئة الأولى والرابعة (سائقين)، والنقص الكبير جداً جداً كماً ونوعاً في الكادر الهندسي التخصصي/ الاحترافي والنقص في عدد السيارات لزوم عمليات التغذية وسيارات الخدمة. من كل ما تقدم إلى الصعوبات والتحديات الناجمة عن تقادم المنظومة التقنية والتكنولوجية الطرفية الخاصة بالمصرف، وانتهاء العمر الزمني لبعضها.

1696,858
مليار ليرة الودائع
73 ملياراً
الإقراضات
99 ملياراً
الأرباح

بطاقات دعوة رجال الأعمال المغتربين لم تصل إليهم؟

صناعيّون سوريون: السياسات الحكومية الحالية غير مشجعة، ويجب تغيير الواقع والمعطيات

الصناعة: ترخيص ١١٠٠ منشأة خلال النصف الأول من العام الحالي ومستمرون بتقديم الدعم لكل الصناعيين

■ غزل إبراهيم

شكلت هجرة رؤوس الأموال من سورية أحد أسوأ الانعكاسات الاقتصادية للحرب، وكانت لها تداعيات كارثية على القطاع الصناعي، وساهمت في استنزاف الاقتصاد السوري على مدار سنوات. وخلال الفترة الأخيرة كان هناك العديد من المراسيم والقوانين التي أصدرها السيد الرئيس بشار الأسد لتأمين بيئة استثمارية تشجّع رؤوس الأموال الخارجية، وتحمي رؤوس الأموال المحلية، وتوفّر لها وسطاً مشجعاً ومناسباً لتأسيس الاستثمارات، والمشاريع الصناعية والإنتاجية الكبيرة.

إلا أن الفكر والنهج الحكومي، حسب وجهة نظر البعض، لم يستثمر هذه القوانين والمراسيم بالشكل الصحيح، وبقي مكبلاً وعاجزاً عن إيجاد الحلول والخطط وتقديم التسهيلات لاستقطاب رجال الأعمال ودعمهم، بل على العكس، فإن السياسيات الحكومية الحالية تمارس ضغوطاً على الصناعيين الموجودين داخل البلد بدل المحافظة عليهم ومعالجة المشكلات التي يواجهونها للحيلولة دون تهجيرهم، وبصوت عال بالانتقال إلى بلدان أخرى! بالمقابل تؤكد وزارة الصناعة أنها تقدم كل التسهيلات والدعم للصناعيين، وأن الكثير من القرارات المهمة صدرت لتشجيع الصناعيين على العودة، وخلال الفترة المقبلة ستكون هناك إجراءات جديدة مشجعة لدعم الصناعة وإعادة الألق إليها.

«الاقتصادية» فتحت ملف عودة الصناعيين السوريين المهاجرين، وسلطت الضوء على أهم المقترحات والحلول لإعادتهم وتوفير بيئة استثمارية مناسبة لهم.

تيسير دركلت

بسمان مهنا

أحمد شرم

تبديل العقلية القائمة

لا طريقة لعودة الصناعيين في الخارج، إلا إذا قال من هم في الداخل نحن مرتاحون، ونعمل في ظروف صحية وملائمة، والأسواق منتعشة، والمستهلك يمارس الشراء بقدرة معقولة والحركة سلسة، ولكن هل يقول صناعيو الداخل هذا الكلام؟

فعودة الصناعيين تتطلب الكثير والكثير وعلى صانع القرار الاقتصادي في سورية أن يتخلى عن السلوك الخشن في التعاطي، وأن يستبدل كلمة يمنع بيحاسب ويسجن بيسمح ويسمح «طبعاً، هنا أقصد كل ما من شأنه أن يساعد اقتصادنا على التعافي» يقول الصناعي السوري عصام تيزيني، لأن اقتصادنا في الحقيقة منهار وعلى أصحاب القرار في الحكومة أن يجتهدوا ويوقفوا هذا النزيف الذي يحصل، والأمر هنا بسيط فقط عليهم أن يعترفوا بفشل سياساتهم، ويستمعوا وينصتوا لأصحاب الشأن وأصحاب الرأي والحكماء، وأن يتعاونوا معهم للنهوض وينقهموا أن اقتصادنا ليس بخير، وكفى تجميلاً للأمور، فالاعتراف بالمشكلة هو الخطوة الأولى لحلها وعلينا تأمين ظروف ملائمة للعمل وبيئة خصبة للاستثمار حتى نعيد من هاجر ونعطيه الأمان والثقة.

توفير بيئة ملائمة

النهوض بالقطاع الخاص الصناعي في سورية وتوسيعه وزيادة وتيرة الإنتاج المحلي من مختلف السلع والمنتجات لسد الاحتياجات المحلية والمساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو التصدير، يتطلب توافر مجموعة من العوامل، ومنها استقرار سعر الصرف وتأمين مستلزمات الإنتاج بأقل تكلفة، وتأمين الطاقة والبنية التحتية الآمنة للصناعي، ودعم المصدرين بما يساهم في توفير القطع الأجنبي لخزينة الدولة، ويزيد فرص العمل، ويرفع دخل العامل، وبالتالي زيادة في القوة الشرائية وهبوط جيد بالأسعار بالسوق المحلية وعودة دخول الصناعة الوطنية بالمنافسة للأسواق الخارجية وفقاً للخبير الاقتصادي أحمد شرم.

تغيير الفكر الضريبي القائم

على الحكومة عدم الاعتماد في مواردها الضريبية وغيرها على ما تبقى من صناعيين وتجار، وإنما العكس عليها دعم الصناعة بكل الطرق وتوفير بيئة تنافسية للتجار من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لهم، لكسر أسعار مستلزمات الصناعة وتخفيض تكلفة الإنتاج بما يسهم في دخول الصناعة الوطنية مجدداً للأسواق الخارجية ودعم الدولة بالقطع الأجنبي وخفض الأسعار في السوق المحلية وتحسين القدرة الشرائية، وحينها نصل للاستقرار الاقتصادي الذي هو شرط أساسي لبناء مؤسسات مستقرة من شأنها تعزيز نمو الدخل يؤكد «شرم».

فتح فروع كخطوة أولى

تبقى الدعوات لعودة الصناعيين المهاجرين في حدود الشعارات، إن لم تهيأ لهم الأسباب والظروف الملائمة، فالصناعي يحتاج إلى وقت، لكي يؤسس لعمله في أي مكان، ولاشك أن الصناعيين السوريين الذين هاجروا للخارج عانوا كثيراً واحتاجوا إلى وقت طويل حتى تمكنوا من إقامة معاملهم وتكوين علاماتهم التجارية، ومن الصعب إقناعهم بإغلاق أو بيع معاملهم في الخارج، وخاصة في ظل الظروف الصعبة التي تعانيها الصناعة السورية، ونعاني منها، نحن الصناعيين، من ارتفاع أسعار حوامل الطاقة والكهرباء ونقص اليد العاملة المتوافرة لدينا، بل أن آلية الدوران لا تزال متوقفة، وهذه مشكلة كبيرة يجب حلها، يقول الصناعي ربيع شحود الذي عاد وفتح مشروعه الخاص في سورية منذ فترة.

ويؤكد شحود أنه رغم الإمكانيات والعوامل الكثيرة المتوافرة في بلدنا، إلا أن الكثير ينتظر تحقيقه وإنجازه أسوة بالدول الأخرى، ففي كل البلدان التي هاجرت إليها، كانت تقدم في كل التسهيلات والمحفزات للعمل، لكن في سورية يفتقر الصناعي لأبسط الأمور، فعلى سبيل المثال إن رغب بتركيب هاتف أرضي، فهو بحاجة إلى وقت طويل ومعاناة أكبر، ناهيك عن التكلفة الكبيرة التي تصل إلى ٥ ملايين ليرة لتركيب هاتف أرضي! ولكن رغم كل هذه المعوقات، لم أندم على قرار العودة، وسأبقى رغم كل الظروف والتحديات.

هنا يكمن الوجع

أمور عدة تقصم ظهر الصناعي قبل الصناعة ويجب العمل على حلّها، منها توفير اليد العاملة، وتسهيل استيراد المواد الأولية، ودعم التصدير، وحل مشكلة القطع الأجنبي، وتوفير الكهرباء بأسعار مقبولة، وتسهيل الإجراءات والأوراق المطلوبة للمنشآت الصناعية، وطرح مشاريع استثمارية كبيرة وناجحة ومدعومة من طرف الدولة، ومن المهم أيضاً دعم الشباب لإقامة المشاريع عبر تقديم القروض والتسهيلات اللازمة، ومحاربة الفساد والسرقات حسب شحود.

ماذا تقول وزارة الصناعة؟

مجموعة من الإجراءات اتخذتها وزارة الصناعة لتنشيط الصناعة وتسهيل عودة الصناعيين المهاجرين، ومنها تبسيط إجراءات الترخيص للمنشآت الصناعية، وتوفير المواد الأولية، حيث تمّ إعطاء تفويضات لمديري الصناعة في المحافظات والمدن الصناعية بصلاحيات الوزير لتلبية طلبات الصناعيين لتسيير الأعمال بيسر وسهولة، كما صدرت عدة قرارات بما يخص المواد الأولية، منها السماح للمنشآت الصناعية المتماثلة في نوع الصناعة والمنتج بالتصرف بجزء من المواد الأولية لديها أو مصانعتها لدى غير منشآت صناعية أخرى، وغيرها من القرارات المشجعة والمنشطة للصناعة وفق رؤية مدير الاستثمار الخاص بوزارة الصناعة بسمان مهنا.

وفيما يتعلق بحماية الصناعة الوطنية، يؤكد مهنا أن هناك العديد من القرارات التي صدرت في هذا السياق، ومنها مثلاً منع استيراد بعض المواد المنتجة محلياً، للمساهمة في تنشيط المنشآت الموجودة، كالزجاج والبطاريات وألواح الطاقة الشمسية، وهناك قرارات وقضايا أخرى تدرس حالياً مع الجهات المعنية في هذا الخصوص.

وبالنسبة لبرنامج إحلال المستوردات تقوم وزارة الصناعة بتزويد وزارة الاقتصاد بعدد المنشآت القائمة من أجل السماح لبعضها بالدخول في هذا البرنامج للاستفادة من مزايا المتمثلة في إعطاء الصناعي أرضاً لفترة طويلة في المدن الصناعية بقروض ميسرة.

١١٠٠ منشأة جديدة خلال الربع الأول من هذا العام

تمّ ترخيص ١١٠٠ منشأة صناعية، وبهذا يصبح إجمالي عدد المنشآت الصناعية الخاصة ٣٥ ألف منشأة مسجلة في مديريات الصناعة، وهذا دليل على وجود بيئة جيدة للاستثمار الصناعي في سورية، وعلى إقبال الصناعيين للعمل من جديد، لإعادة الألق للصناعة السورية، بحسب مدير الاستثمار بوزارة الصناعة.

وهناك أمور كثيرة تدرس مع الصناعيين واتحاد غرف الصناعة، وخاصة فيما يتعلق بحوامل الطاقة، ويجري العمل بالتعاون مع وزارة الكهرباء لتبسيط وتيسير إجراءات تركيب منظومات الطاقة الشمسية، التي اعتبرتها الوزارة أجزاء متممة للمنشأة الصناعية، وتقدم لها كل التسهيلات لاستيراد مستلزمات هذه المنظومة.

دراسات لإحداث مناطق تنموية جديدة في حلب

اختيار منطقة الليرمون الصناعية كأول منطقة تنموية في حلب يعد خطوة مهمة لتعزيز التنمية الاقتصادية، ويعكس التفافي في تطوير المناطق الصناعية والتجارية، وسيسهم في إعادة عدد كبير من المنشآت التي دمرت بسبب الحرب، وسيكون للمنطقة ميزات كثيرة وإعفاءات ضريبية وجمركية مهمة من شأنها تشجيع عدد كبير من الصناعيين للعودة إلى معاملهم، لتأهيلها والعمل بها من جديد وفقاً لمهنا.

ولتسريع عملية تعافي المنطقة الصناعية، العمل جار على تشميل كل المناطق الصناعية في حلب، كمناطق تنموية، ومنحها المزايا والإعفاءات والتسهيلات التي من شأنها تحقيق حالة من النهوض الصناعي الإنتاجي فيها بالنظر إلى حجم الدمار والتخريب الذي تعرضت له جميع المناطق الصناعية خلال السنوات الماضية بسبب الحرب الإرهابية وفقاً لمهنا.

دعم الصناعة بكل الطرق وتوفير بيئة تنافسية للتجار

كلام في الاقتصاد

هل من المفيد ربط الأجور بمستوى الأسعار..؟

إن ربط الأجور بالأسعار يتطلب أسباب نشوء التضخم
هل منشأ التضخم ناتج عن ازدياد الطلب العام على السلع والخدمات؟

طبعاً في وضع السوق السورية، هناك تراجع في مستوى الطلب العام، وهناك ضعف شديد في قدرة الدخل على الاستهلاك ناتج عن انخفاض القوة الشرائية لليرة السورية وغياب إستراتيجية تخص سلم الرواتب والأجور.

هل منشأ التضخم ناشئ عن انخفاض العرض لكميات من السلع والخدمات في الحالة السورية؟

السلع والخدمات متوافرة رغم ترشيد الاستيراد، إلا أن التهريب لم تتمكن الحكومة من ضبطه، لهذا فمعظم السلع متوافرة إضافة إلى الخدمات، لهذا لا يمكن اعتبار التضخم ناتجاً عن انخفاض كميات السلع والخدمات.

هل التضخم ناشئ عن ضعف في الإدارة الاقتصادية، وإخفاق السياسة النقدية والإنفاقية؟ لنوضح ذلك.

أولاً: إن اعتماد الحكومة على الإصدار النقدي وبيع سندات الخزينة جاء من أجل تسديد نفقاتها الجارية وتأمين السلع الأساسية، والكارثة نتجت عن قيام الحكومة بضخ عملة جديدة في السوق بحجة سعيها للسيطرة على سعر الصرف، حيث تورطت بعملية شراء وبيع العملة الأجنبية، واخترعت المنصة سيئة الصيت، وأهملت بشكل عميق مسألة التوازن في حجم العرض والطلب على العملة المحلية، ما أدى إلى ارتفاع في الكتلة النقدية المتداولة وأدخل الاقتصاد في حالة تضخم، وقد عمّق إخفاق السياسة النقدية هذا التضخم حتى دخل السوق مرحلة الركود التضخمي. وما زاد الطين بلة غياب السياسة الإنفاقية للدولة نتيجة ضعف الإدارة، وعدم اعتبار أن الاقتصاد يعيش حالة الحرب، حيث اعتمدت الإدارة اليومية على الاقتصاد، ما أدى إلى انسياقها للسوق الذي سيطر على قراراتها.

ثانياً: القرارات الحكومية التي غرقت في مستنقع الاقتصاد الريعي وغيّبت الاقتصاد التنموي أدت إلى تراجع موارد الخزينة. فكانت المعالجة من خلال إصدار قرارات رفع أسعار السلع والخدمات من دون بذل جهود لمعالجة عجز الموازنة العامة للدولة، وغياب تام لمجلس النقد والتسليف الذي بات مجلساً اسمياً لا أكثر.

هذه القرارات رفعت من تكاليف الإنتاج فارتفعت الأسعار، فسعت الحكومة لسد الفجوة السعرية للرواتب والأجور من دون وجود سياسة نقدية، فأدخلت الاقتصاد بحالة التضخم الجامح لدرجة أن الحكومة لم تستطع حتى دفع التزاماتها، إضافة لكل ذلك غضّ الطرف عن الفساد والهدر، هذا الأمر أدى إلى انهيار دراماتيكي بالأجور والرواتب، وباتت السياسات تلبي متطلبات التضخم الذي صعد من الأعباء من دون وجود موارد، وانتقلت إدارة الاقتصاد من يد الحكومة إلى يد مجموعة من الأشخاص الذين حققوا ثروات هائلة نتيجة استغلالهم للأزمة، وباتوا مسيطرين على القرار مستغلين ما أبدته الحكومة من حاجاتها لهم. فلعبت توقعات هؤلاء الأشخاص لعبتها نتيجة توافر السيولة، واستطاعت أن تخلق اقتصاداً احتكارياً بذريعة ارتفاع الأسعار مستقبلاً، ما ضاعف في حدوث التضخم، وما ساعدهم في ذلك سياسة ترشيد الاستيراد وحصريته بأشخاص معينين.

في مثل هذه الحالة التضخمية، وتحت ضغط المستوى المعيشي للمجتمع، تراجع الإنتاج نتيجة غياب سياسة الدعم له، وباتت الحاجة ملحة لتحريكه ودعمه، ما دفع باتجاه الحاجة لرفع الطلب العام بالسوق عن طريق زيادة الرواتب، على أن يسبق ذلك محاربة للفساد والهدر وتوجيه وفوراته لزيادة الرواتب ودعم الإنتاج وتشجيع التصدير، واعتماد سياسة نقدية محكمة للوصول بالأسعار إلى مرحلة توازنية. إلا أن ذلك لا يكفي حيث ينشأ عنه ضرورة قصوى لتفعيل عوامل تراكم الثروة لنستطيع النهوض، وأهم هذه العوامل:

– رفع مستوى التعليم بالمدارس والجامعات.
– إدخال التكنولوجيا الحديثة.
– تحديث وإصلاح البيئة القانونية.
– تحديث وسائل الإنتاج للعام والخاص، وتشجيع إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتشجيع الصناعات التي تقوم على مبدأ تقليد منتجات دول أخرى.
– تحفيز روح المبادرة والابتكار، ورفع مستوى الإنفاق على البحث العلمي، مع تخصيص إيرادات للمشاريع الرائدة ودعمها من خلال صناديق استثمارية وتنشيط البيئة التنافسية.
– وأخيراً دعم التصدير ولو كان بتكلفة مادية تقوم الحكومة بدفعها للمصدر الحقيقي.

بالخلاصة نجد أن الاقتصاد السوري يتطلب دفع عجلة الاستهلاك لتحريك عجلة الإنتاج وتعظيم التصدير، هذا الثالوث هو البداية المجدية لإدخال الاقتصاد مرحلة التعافي.

■ عامر إلياس شهدا

الإصلاح المصرفي في السوري ما زال في طور النمو..!

افتقار للمنتجات المصرفية التي تخدم احتياجات المدخرين والمستثمرين وحالة جفاء مع مصارف التنمية المتخصصة بالتصدير

تمت في سنوات ما قبل الأزمة إصلاحات عديدة في القطاع المصرفي والقطاع المالي غير المصرفي، بدءاً من صدور القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي فتح المجال للقطاع الخاص لدخول المجال المصرفي، وصدر بعده قانون النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢، وصدرت بعد ذلك قرارات إلغاء التخصص القطاعي القانوني في القطاع العام المصرفي، وصدر في العام ٢٠٠٥ قانون مكافحة غسيل الأموال (القانون رقم ٣٣)، تلاه قانون السريّة المصرفية (القانون رقم ٣٤)، وتلاه إصدار قوانين إقامة مصارف التمويل طويل الأجل (لكن لم يتم تفعيلها)، كما تم في العام ٢٠١٨ تأسيس شركة ضمان مخاطر القروض من المؤسسات المصرفية القائمة، ثم قرار إقامة مؤسسات التمويل الصغير، فضلاً عن إصدار بلاغات المصرف المركزي للرقابة على نشاط المصارف، بغية الحفاظ على سيولتها وملاءتها واحتواء مخاطرها، إضافة إلى تفعيل السياسة النقدية من المصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف بعدما أن تم تجميد هذه السياسة على مدى الثلاثين سنة السابقة. وقد تلازمت هذه التشريعات مع تشريعات تشمل القطاع المالي غير المصرفي التي تضمنت إقامة سوق دمشق للأوراق والأسواق المالية، ومؤسسات الوساطة المالية، وشركات تحويل الأموال وشركات التأمين الخاصة وغيرها.

وقد أدت هذه التشريعات والقرارات إلى زيادة التمويل المصرفي للقطاعين الخاص والعام في القطاعات الاقتصادية كافة، وإلى إدخال منتجات مصرفية/ مالية جديدة إلى السوق، وتوسيع الانتشار الجغرافي للتمويل. لكن الأزمة التي تمر بها البلاد في الوقت الحاضر عرقلت تطوير القطاع المصرفي، ولكن في الوقت نفسه حمت القطاع المصرفي بالتعاون مع مصرف سورية المركزي تجاوز الأزمة بقدر عال من النجاح رغم زيادة ديونه المتعثرة، وتدني الطلب على التمويل ورغم العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على التعامل المصرفي والتجاري الدولي مع سورية، لكن العقوبات بدورها قلصت نشاط المصارف ونوعيتها، وقللت من اعتماد المصارف الخاصة على الفوائد الناتجة عن تمويل الاستيراد، لمصلحة اعتمادها على الرسوم كما على الدخل الناتج عن استثماراتها بالخارج، كما زاد اعتمادها على شراء القطع الأجنبي من البنك المركزي لتمويل الاستيراد، وانخفض الربح التشغيلي للمصارف الخاصة في حين تزايدت أرباحها الدفترية بسبب تراجع سعر الصرف.

غياب مؤسسات التمويل

والواقع أن القطاع المصرفي ما زال في مرحلة النمو ضمن دورة حياة القطاع المصرفي العالمية، إذا قسنا ذلك بحجم الودائع بالنسبة للدخل القومي، وحجم القروض بالنسبة لحجم السكان وعدد المؤسسات الإنتاجية وحجم الدخل المتداول بالنسبة لحجم الودائع، وما زال يفتقر إلى العديد من المنتجات المصرفية التي تخدم احتياجات المدخرين والمستثمرين، بما فيه غياب مؤسسات التمويل طويل الأجل، ومصارف التنمية المتخصصة مثل مصارف التصدير، كما لا زال القطاع المصرفي غير مندمج في النظام المصرفي الإقليمي والدولي بسبب القيود السورية المفروضة على حركة رؤوس الأموال، والآن بسبب العقوبات الاقتصادية، كما لا يوجد للمصارف فروع خارج سورية، باستثناء المصرف التجاري السوري الذي أسسه «المصرف التجاري السوري اللبناني» في بيروت في العام ١٩٧٤، محتفظاً بـ ٨٥ بالمئة من أسهمه.

ما الفجوات التي يعانيها القطاع المصرفي؟

الفجوات القصيرة والطويلة الأجل تتشكل الفجوات التي يعاني منها القطاع المصرفي من التالي:

– ضعف المعرفة لدى المؤسسات المصرفية بالحالة الاقتصادية والاجتماعية والسكانية في البلاد على المستويين الكلي والجزئي، وكذلك ضعفه بمعرفة الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية المركزية والمحلية، في حين نلاحظ شمولية المصارف العالمية الإدارات اقتصادية متخصصة لمتابعة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بلادها وخارج بلادها.

سوء التوزيع الائتماني (credit misallocation) قبل الأزمة، المتمثل بالتركيز على تمويل التجارة على حساب الصناعة والزراعة والتصدير، كما التركيز على كبار رجال الأعمال ومؤسساتهم على حساب المؤسسات المتوسطة والصغيرة. أما التوزيع الائتماني الآن فهو محكوم بالعقوبات الاقتصادية وبالأضرار التي أصابت المستثمرين والأفراد، وبالحذر الشديد في التمويل بسبب زيادة المخاطر.

خضوع مصارف القطاع العام ومصارف القطاع الخاص لقوانين عمل وإجراءات رقابية مختلفة، نتج عنها وجود قطاعين مصرفيين مختلفين، مع تنافس ضئيل بينهما، واستمرار هيمنة القطاع العام المصرفي من خلال تسليفات وودائع وفروع المصرف التجاري السوري والمصرف الزراعي التعاوني والمصرف العقاري، علماً أن الأخيرين يوجهان تسليفهما للقطاع الخاص مثلهما مثل مصارف التسليف الشعبي والتوفير والمصرف الصناعي.

– تدني الكفاءات في القطاع العام المصرفي وتدني أجوره، وضعف قدرته على تقييم طلبات التمويل ومخاطرها وعلى قدرة المقترض على سداد الدين، وكذلك ضعف حساباته وضعف قوائمه المالية وضعف سيولته وملاءته وربحيته، وبطء إدخاله تكنولوجيا الاتصالات الحديثة، علماً أن خدمات القطاع العام تحسنت بعد دخول المصارف الخاصة إلى السوق من جهة أخرى، ورغم هذه الحالة هناك بطء من قبل مصرف سورية المركزي بالتعامل مع هذه الشوائب المتراكمة.

استمرار وجود نسبة عالية من الديون المتعثرة في القطاعين الخاص والعام التي ظهرت خلال الأزمة بسبب تضرر المقترضين من الأزمة، وبسبب غياب أو تدني الضمانات العينية والشخصية للقروض، وبسبب مغادرة العديد من رجال الأعمال إلى خارج البلاد من دون تسديد التزاماتهم.

– وضعت المصارف العامة التنمية فوق الربح، في حين وضعت المصارف الربح فوق وإرضاء المساهمين فوق التنمية. وقد تدخل المصرف المركزي في العام ٢٠١٧ لتشجيع القطاع المصرفي على التمويل التنموي (قرار مجلس النقد والتسليف رقم ٥٢)، لكن المصارف، وخاصة المصارف الخاصة، عارضت القرار، فتم إلغاؤه في نهاية العام ٢٠١٨ لدى تولي حاكم جديد للمصرف المركزي.

تأخر المركزي !

تأخر المصرف المركزي بتفعيل قوانين التمويل الطويل الأجل (قانون التمويل الاستثماري رقم ٥٦ لعام ٢٠١٠ وقانون التأجير التمويلي رقم ٨٨ لعام ٢٠١٠ وقانون التمويل العقاري رقم ١٥ لعام ٢٠١٢) بسبب غرقه في القضايا الآنية مثل سعر الصرف والتضخم ورأس مال المصارف والرقابة على نشاط المصارف من جهة، وبسبب مركزية عمله، مثله مثل مؤسسات الدولة من جهة أخرى. تدني استقلالية مجلس النقد والتسليف والمصرف المركزي وخضوعها للسلطات الحكومية، وبالتالي عدم قدرتها على لجم طلب الحكومة المتكاثر للتمويل.

اقتصار أدوات السياسة النقدية المتوافرة لدى المصرف المركزي على وضع سقوف على التمويل، وتعديل سعر الفائدة، وتعديل نسبة الاحتياطي الإلزامي، في ظل غياب عمليات السوق المفتوح بسبب ندرة سندات الخزينة.

التدخل المطلوب لتطوير القطاع المصرفي

كما يجب أن ينطلق نشاط القطاع المصرفي والتدخل المطلوب لتطويره من احتياجات التنمية المركزية والمحلية، ومن متطلبات المستثمرين والمواطنين، وكذلك من إستراتيجيات الحكومة الاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة، وهي التي تركز في الوقت الحاضر على التعافي المبكر وزيادة الإنتاج والإنتاجية وتحسين مناخ الاستثمار من جهة، وعلى زيادة القدرة الشرائية في السوق من جهة أخرى، ثم التركيز على مرحلة إعادة الإعمار المادي والبشري بعد ذلك.

وفي هذا الإطار، على المصرف المركزي وضع تصور شامل لتطوير القطاع المصرفي الحالي يتجاوز الاهتمام في الوقت الحاضر المتركز على السيطرة على التضخم وخلق مناخ سقوف على تمويلها والحفاظ على سيولتها وملاءتها والسعي لعدم تدهور سعر الصرف وكبح التضخم، وهي كلها عناصر آنية لازمة.

ولكن علينا الآن تجاوز هذه الأبعاد للانتقال إلى الإصلاح المصرفي الشامل.

يجب أن تتضمن النظرة الشمولية المطلوبة أولاً، المزيد من تعرف المصارف والمصرف المركزي والمؤسسات المالية غير المصرفية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي في البلد، على المستويين المركزي والمحلي، وعلى حال الإطار الاقتصادي الكلي، كما على السياسات التجارية والمالية والنقدية للحكومة، كما على العناصر التالية:

إدخال المزيد من المنتجات والمؤسسات المصرفية الجديدة للتمويل المصرفي، ومن الضروري البدء بالإصلاح الآن.

■ **الدكتور نبيل سكر**

والمصارف المتخصصة كمصارف التصدير.

تصويب مسار توزيع التمويل credit allocation حيث يزيد التمويل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وإلى السكن الاجتماعي والطاقة المتجددة والاقتصاد المعرفي والتنمية الريفية، وفي الوقت نفسه تحاشي التمويل لأمراء الحرب والمضاربين في سوق الصرف.

خطة مفصلية

وضع خطة مفصّلة لتوحيد القطاع المصرفي في شقيه العام والخاص خلال مدة لا تزيد على ٥ سنوات.

في غضون ذلك، يجب المزيد من شفافية أداء مصارف القطاع العام وإلزامها بنشر قوائمها المالية بالكامل في مطلع كل عام لكل من المصرف المركزي والإعلام العام، وإخضاع حساباتها لمدققي حسابات مستقلين، وزيادة رقابة المصرف المركزي على نشاطها.

السعي لإخضاع مصارف القطاع العام والخاص لأنظمة وقوانين وإجراءات تقنية واحدة خلال فترة محددة، واعتماد معايير محاسبية وتدقيقية موحدة لدى القطاعين.

تعزيز قدرات المصرف المركزي على الرقابة على المصارف الخاصة والعامة ومنتجاتها ومؤسساتها الجديدة، وهي المختلفة في مخاطرها عن مؤسسات التسليف التجاري القصيرة الأجل، كما تعزيز قدراته في إدارة السياسة النقدية في مناخ سياسي واقتصادي يتوقع أن يكون صعباً في مرحلة ما بعد الأزمة، وفي ظل منتجات ومؤسسات مصرفية جديدة.

توفير المزيد من أدوات السياسة النقدية وخاصة أداة السوق المفتوح (بعدما تزداد أذونات الخزينة في السوق)، التي تعطي المصرف المركزي المزيد من الاستقلالية وتخفف من التدخلات السياسية والحكومية في عمله.

سعي المصرف المركزي على التوازن بين تشجيع الإنتاج والإنتاجية من جهة والحفاظ على ثبات سعر الصرف ولجم التضخم من جهة أخرى.

تحسين إدارة المخاطر من المصارف العامة والخاصة ومنها التعمق بدراسة ملاءة المقترضين، وطلب الضمانات النقدية والعينية اللازمة، ومتابعة استخدامهم للأموال المقترضة للتأكد من استخدامها للغرض الذي منحت من أجله.

استخدام الرقمية

– التعمق والتوسع في استخدام الرقمية (الـ Digitalization) وهو ما يوفر الدقة والجودة في التمويل.

– إخراج المصارف العامة من سلطة وزارة المالية بموجب القانون رقم ٣ لعام ٢٠٠٥ وإخضاعها حصراً للمصرف المركزي ومجلس النقد والتسليف، فيما عدا حق الوزارة بمعرفة أدائها، بصفتها المالكة لرأسمالها.

– دمج بعض مصارف القطاع العام ولكن عدم خصخصتها.

– تفعيل وتوسيع عمل مؤسسة التدريب المصرفي المرتبطة بالمصرف المركزي.

– المزيد من الفصل بين السياستين النقدية والمالية مع استمرار التنسيق بينهما.

– وضع برنامج تأميني لودائع المصارف (ضمن حجم معين من الوديعة) ما يساعد على زيادة الودائع المصرفية والادخار المصرفي، وعلى تقليص حجم النقد المتداول في السوق.

– السعي لدمج القطاع المصرفي مع القطاع المصرفي الإقليمي والدولي بعد زوال العقوبات الاقتصادية القائمة على المصارف السورية وعلى التمويل الخارجي لسورية.

وأخيراً، يجب التأكيد على ضرورة أن يلعب القطاع المصرفي دوراً مهماً ومبتكراً في تخفيف المعاناة الاقتصادية والاجتماعية الحالية، ودوراً مهماً في تمويل مرحلتي التعافي وإعادة الإعمار المقبلتين اللتين ستفتحان فرصاً كبيرة للتمويل المصرفي.

اقتصاديون سوريون يضعون وصفة علاج للتضخم:

ثلاثية الاستثمار والإنتاج والتصدير

■ أمير حقوق

د. صبري حسن

د. حيان سلمان

د. عدي سلطان

يعد التضخم إحدى أهم الظواهر الاقتصادية السلبية التي تؤثر في الاقتصاد بشكل خاص، لما له من تداعيات وانعكاسات سلبية تضرب جذور الحركة الاقتصادية في أي بلد يعاني من التضخم، وحسب الباحثين الاقتصاديين فإن التضخم ظاهرة اقتصادية معقدة ومركبة ولها عدة أبعاد اقتصادية.

وفي سورية، منذ بدء الأزمة السورية بدأ التضخم يأخذ منحنى تصاعدياً، أثر في التنمية الاقتصادية وشلّ نشاطها، ونتيجة آثار الأزمة السورية والقرارات الخارجية بحق سورية، ولاتباع بعض السياسات الاقتصادية الخاطئة، شهد التضخم في الآونة الأخيرة الوصول لأعلى مستوياته، ما أدى إلى اقتصاد وطني ضعيف وعرقلة بعجلة النمو الاقتصادي السوري.

«الاقتصادية» فتحت ملف «التضخم في سورية»، لمعرفة توصيفه والأسباب التي أدت إليه، ومعرفة مؤشراته الحالية وانعكاساته على مختلف الحركة الاقتصادية، مع تقديم الحلول والاقتراحات من تحليل الأكاديميين.

علاجه بوضع خطط إنتاجية صحيحة وتفعيل العلاقة بين الزراعة والصناعة

تضخم جامح ومدمر

أوضح عميد كلية العلوم الإدارية في جامعة إيبلا الخاصة الدكتور صبري حسن في حديثه لـ«الاقتصادية» أن التضخم في سورية اليوم هو تضخم جامح، ومدمر للاقتصاد والمجتمع، ولا يمكن السيطرة عليه من المصرف المركزي، مهما كانت قوته أو قدرته في استخدام الأدوات التي يمتلكها للتحكم بهذا التضخم، وذلك لأن البنك المركزي أو السلطات النقدية في سورية عاجزة بالأسباب التالية:

أولها، لا يمتلك المصرف المركزي الاستقلالية الكافية لاستخدام أدواته بطريقة تمكنه من التحكم بمعدلات التضخم المنفلتة، وأصبحت الليرة السورية غير مسنودة بالنقد الحقيقي والنقد الأجنبي، أو بالمعادن الثمينة، أو بعملية التصدير والاستيراد، وبالتأكيد لا طلب على الليرة خارجياً، خفضت السلطات الإنفاق بشكل كبير، ولاسيما فيما يتعلق بالإنفاق الرأسمالي، ومع الضبط الشديد لبرامج الدعم، بالإضافة لتعارض القوانين وتضاربها فيما يخص حيازة العملة الصعبة والاتجار بها والعجز الكبير والمستمر في الموازنة العامة للدولة.

كما ساهم عدم التكامل بين السياسة النقدية والمالية في ظل حالة عدم الاستقرار الأمني، في تدهور قيمة الناتج المحلي الإجمالي وانعكس ذلك على تدني مستوى الإنتاج والإنتاجية، وارتفاع الأسعار، وأخيراً تعدد الجهات الوصائية التي تقوم بالتحكم بالسياسة النقدية (الحكومة، الحزب... إلخ)، (مثلاً: ساهم العديد من الإجراءات التي استحدثتها الحكومة في تراجع الأداء الاقتصادي وكان أبرزها تأسيس منصة الاستيراد والتصدير التي تجبر التجار على تسديد ٥٠ بالمئة من قيمة المستوردات للبنك المركزي مقابل منحهم إجازة الاستيراد شرط تسديد باقي المبلغ بعد شهر من وصول البضائع المستوردة، ما يكبد التجار خسائر ومصاريف إضافية مع تغير سعر الصرف، ويدفعهم لرفع الأسعار، وهو ما يؤدي إلى غلاء السلع في الأسواق)، حسب الدكتور حسن.

٩٠ بالمئة تحت خط الفقر

ويرى الدكتور حسن أن أهم الأسباب التي أدت إلى التضخم الجامح في سورية، هي الحرب المدمرة والمستمرة لـ١٤ عاماً، والتي دمرت الاقتصاد والمجتمع والبيئة، وارتفاع تكاليف الإنتاج والتي تتضمن: ارتفاع تكاليف النقل، التكاليف الضمنية – الحواجز والأتاوات، والفساد (الآفة الأخطر على الاقتصاد السوري)، والارتفاع المستمر في أسعار الوقود (المازوت، البنزين، الكهرباء)، إضافة للانهيار الكبير في الإنتاج الصناعي، الانخفاض الكبير في الإنتاج الزراعي، والزيادة المستمرة والمتسارعة في المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القيمة الشرائية لليرة وانهيار القدرة الشرائية للمواطنين، التدمير والهدر في الموارد الطبيعية وتدمير رأس المال الطبيعي واستنفاد الاحتياطيات الأجنبية، وكذلك العقوبات الدولية التي تقيد الاستثمار، والسياسات النقدية الخاطئة وخاصة فيما يخص التعامل القطع الأجنبي، والتي ساهمت في تدهور الاقتصاد، كل هذه العوامل تنعكس بشكل سلبي على مؤشرات اقتصاد البلاد وعلى المواطنين بالدرجة الأولى، فحسب تقرير للجنة الدولية للصليب الأحمر فإن نحو ٩٠ بالمئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر وأكثر من ١٥ مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

وفيما يتعلق بنسب التضخم ومؤشراته، قال الدكتور حسن: يمكننا بيان نسبة التضخم وخاصة بعد إعلان موازنة عام ٢٠٢٤ التي سجلت ٣٥,٥ تريليون ليرة سورية، في حين قيمة الموازنة العامة للعام ٢٠٢٣بلغت ١٦,٢ تريليون ليرة سورية، أي وببساطة نحن أمام تضخم سنوي يقارب ١١٩ بالمئة، أما مؤشرات التضخم فهي، رفع أسعار المحروقات بنسب تصل إلى أكثر من ٢٠٠ بالمئة على عدة مراحل، ما أدى إلى زيادة تكلفة إنتاج السلع والخدمات بشكل كبير، ورفع أجور العاملين في الدولة بدلاً من السعي إلى تثبيت الأسعار، والحكومة رفعت أسعار الدواء بنسبة تتجاوز ٢٠٠ بالمئة، وتقليص شريحة الدعم عن الخبز الخاص بالبطاقة الذكية، والذي تضاعف سعره في الأسواق ٣ مرات، وأيضاً الحكومة رفعت أسعار الكهرباء التجارية بنحو ١٥٠ بالمئة.

الصناعة الأكثر تأثراً

وعن انعكاسات التضخم، فأثر التضخم بشدة في قطاع الصناعة وأدى انهيار الإنتاج الصناعي نتيجة الزيادة الكبيرة في تكاليف مستلزمات الإنتاج، وعلى الزراعة أدى إلى انخفاض في المحاصيل، وعلى الخدمات، وهناك تأثير شديد في التجارة الخارجية، والقطاع الأكثر تأثراً بالتأكيد هو قطاع الصناعة، لأنه يعاني أولاً، من التضخم الداخلي ارتفاع تكاليف (النقل، والوقود، المواد الأولية)، والحواجز، (الأتاوات، الفساد)، وثانياً من التضخم الخارجي المستورد عن طريق استيراد مستلزمات الإنتاج بالدولار، وفقاً للدكتور حسن.

فجوة تسويقية

التضخم هو كتلة نقدية كبيرة تطارد كتلة سلعية أقل منها، وتتجلى بعدد من المؤشرات، ولكن أهمها ارتفاع الأسعار، وهناك عدة أنواع للتضخم منها تضخم بسيط وتضخم عادي وتضخم كبير وتضخم جامح، والتضخم في سورية مرتفع جداً، وبلغت مستويات لم نشهدها سابقاً، والسبب الرئيس هو تراجع الإنتاجية ونقص العرض الكلي على الطلب الكلي، ما أدى إلى فجوة تسويقية بين العرض والطلب، وفقاً للأستاذ الجامعي في كلية الاقتصاد بجامعة تشرين والخبير الاقتصادي الدكتور حيان سلمان.

أسباب ذاتية وخارجية

وبرأي الدكتور سلمان، تصنف أسباب التضخم في سورية ضمن مجموعتين، عوامل داخلية ذاتية، والثانية عوامل خارجية، العوامل الداخلية يتمحور فيها تراجع الإنتاج وانتشار الفساد ووجود السوق السوداء، وإلى حد ما رفع الدعم الذي يؤدي إلى زيادة الأسعار بشكل كبير، وعدم ترشيح ثقافة العمل وتراجع كمية الإنتاج المقابلة للطلب، ووجود التهريب الذي شكل عامل ضغط على المنتج المحلي، والعوامل الخارجية مثل الإرهاب الاقتصادي الذي يتضمن العقوبات والحصار الاقتصادي، وتحكم زيادة المصاريف الناتجة عن ذلك كمصاريف النقل والتأمين، وعدم انسياب المواد بيسر وحركة المواد من الخارج للداخل نتيجة الاحتكارات.

١٠٠ بالمئة

التضخم لا يمكن قياسه على كل السلع، هناك سلع معينة يختارها المكتب المركزي للإحصاء، ويؤخذ المتوسط الحسابي لأسعارها وتنسب إلى كل سنة من السنوات، ومثلاً إذا أخذنا نسبة التضخم عام ٢٠٢٠ تختلف كلياً عن نسبة التضخم في عام ٢٠٢٣، وبرأيي معدل التضخم في سورية حالياً ١٠٠ بالمئة، وفقاً لتوصيف الدكتور سلمان.

مؤسسات التدخل الإيجابي

أما مؤشرات التضخم في سورية، فتتمثل في زيادة الأسعار وعدم الاستقرار بالأسعار بشكل عام، والبعض ينسبها لسعر الصرف وهذا خطأ، لأن سعر الصرف وتذبذبه يؤثر في السلع المستوردة فقط وبمقدار ما يكون متضمناً بها، وهنا يجب العمل من مؤسسات التدخل الإيجابي كوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ووزارة المالية من خلال الجمارك، ووزارة التجارة الخارجية والاقتصاد ووزارة الصناعة إلى حد ما، كي تقلل من التضخم، والذي يعد من أهم الأمراض الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع، تبعاً للدكتور سلمان.

خطط إنتاجية صحيحة

وبرؤية الدكتور سلمان، فإن التضخم يحتاج إلى معالجة اقتصادية هادئة، وإعادة ترتيب الأولويات، وزيادة الإنتاج وتفعيل الزراعة والصناعة من خلال وضع خطط إنتاجية صحيحة ومن ثم تفعيل العلاقة بين الزراعة والصناعة، بحيث تكون مخرجات الزراعة هي مدخلات الصناعة، وفي هذه الحالة تزداد القيمة المضافة وأيضاً الربحية الوطنية وبالتالي يقل معدل البطالة، وبالتالي يخف معدل العزاء الاقتصادي، والذي يمثل مجموع مؤشري البطالة والتضخم مع تقليل معدل الإعالة.

يعاني الاقتصاد السوري من ركود شديد، ومن اضطرابات تتمثل في ارتفاع معدل التضخم وانخفاض الدخل، إضافة لاستمرار تداعيات جائحة كورونا، لكن ولعل التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري من الدول الغربية قد زادت من شدة قساوة هذه التأثيرات، إضافة لتداعيات الحرب الإرهابية في عامها الثالث عشر، والزلزال الذي ضرب سورية العام الماضي كان له تداعيات كبيرة على الاقتصاد السوري، وقد انكمش إجمالي الناتج المحلّي بنسبة تجاوزت ٥٠ بالمئة العام ٢٠٢٣، ومن المتوقع أن «يزداد انكماش إجمالي الناتج المحلّي بمقدار ٣.٢ نقطة مئوية» في سورية، لأن النمو الاقتصادي قد يشهد مزيداً من الانكماش إذا تباطأت أعمال إعادة الإعمار وخاصة البنية التحتية الأساسية، وضعف الإنتاج، وفق ما أشار إليه الأستاذ في جامعة أنطاكية الخاصة والباحث الاقتصادي الدكتور عدي سلطان لـ«الاقتصادية».

بنسبة عالية

واعتبر الدكتور سلطان أن معدّل التضخّم زاد في سورية بنسبة عالية، والسبب الرئيس في ذلك، النقص في السلع المتوافرة، وزيادة تكاليف النقل، وارتفاع الطلب الكلّي على مواد إعادة البناء، والأهم العقوبات الغربية التي أضرت كثيراً بالاقتصاد السوري وبقيّة المستثمرين، رغم اتخاذ عدة إجراءات لتحسين مناخ الاستثمار وإعادة المستثمرين العرب والأجانب، وبالتالي واقع التضخم يقتضي بضرورة أن تتسارع الخطا بشكل جدي وإسعافي لدعم الإنتاج أولاً كخيار إستراتيجي، لأنه الكفيل بمحاربة التضخم، وضرورة النهوض بالواقع الكهربائي في سورية بشكل حقيقي ومُتسارع، فذلك يحقّق تربة خصبة للصناعيين والتجار لحثّهم على البقاء في سورية، الأمر ذاته الذي سيشجّع المغتربين السوريين من أصحاب رؤوس الأموال الضخمة للعودة إلى وطنهم الأم وتدوير عجلة إنتاجهم، وفق قراءة الدكتور سلطان.

هكذا يتبين أن الاستثمار والإنتاج والتصدير أساسيات في مجابهة التضخم والتقليل من آثاره.

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٢/ ٢٥ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

الحكومة تستفيق.. عقود الاتحاد الرياضي تجاوزات وأخطاء

هل ستنعكس المليارات خيرا على سجل الرياضة السورية الخالي الوفاض..؟!!

جوخجي لـ«الاقتصادية»: لدينا ما يزيد على ٤٠٠ عقد استثماري ونظام العقود ٥١ أكبر مشكلاتنا..!

منشآت لديها مشكلات بالجملة وإجراءات غير رادعة لكبح التجاوزات

■ غزل إبراهيم

على الرغم من امتلاك الرياضة السورية العديد من المواهب بيد أنها ما زالت تصطدم بعقبات هائلة تقلص طموحاتها وتحد من ظهورها وتفوقها على المستويين القاري والدولي وعلى رأس تلك التحديات النقص الحاد في التمويل والاستثمار، حيث تعاني كل الأندية من نقص حاد في السيولة، ما ألقى بظلاله على واقعها وساهم بعدم قدرتها على تحسين بنيتها التحتية وتحديثها وتوفير التدريب اللازم للاعبين. ولاشك في أن قرار إعادة تقييم استثمارات الاتحاد الرياضي العام «السلطة التنفيذية الأعلى» ربما قد يكون الحل من خلال الاستعانة بالمستثمرين للنهوض بالقطاع وتحويل الممارسات الرياضية إلى مسارات ذات عائد اقتصادي يسهم في تحقيق قيمة مضافة إلى الناتج المحلي الإجمالي من خلال إعادة تقييم استثمارات الاتحاد الرياضي العام وفق أسس موضوعية وعلمية تعيد الحق إلى أصحابه في الوقت المخصص وطبقاً للواقع الراهن.

«الاقتصادية» فتحت ملف إعادة النظر في استثمارات الاتحاد الرياضي مع رئيس مكتب المنشآت والاستثمار المركزي علاء جوخجي الذي شرح واقع الاستثمار الرياضي في سورية وآليات المراقبة والمتابعة الجديدة له.

60 ملياراً

الإيرادات المتوقعة خلال 2024

3 مليارات

عقد استثمار بعد أن كانت 100 مليون

الفروقات كبيرة جداً

■ أهمية هذه الخطوة وانعكاساتها على الرياضة السورية..؟

■■ إعادة تقدير بدلات الاستثمار السنوية لكل من العقارات محل عقود الإيجار والاستثمار، المملوكة للاتحاد الرياضي العام وفروعه، والأندية الرياضية، في ضوء موقع ومساحة كل عقار على هذه الريعية الاقتصادية الناجمة عن الاستثمار والأسعار الرائجة حالياً، بعد خطوة مهمة وستكون لها نتائج إيجابية، فالاستثمار في المجال الرياضي بصفة عامة، وفي المنشآت الرياضية بصفة خاصة، من أكثر الاستثمارات ربحية في الدول إذا تم الاستثمار فيها بالشكل الصحيح لأنها تعد أرضاً خصبة لمختلف مجالات الاستثمار.

وخلال الفترة الماضية كان هناك خلل كبير في هذه الاستثمارات نتيجة الفروقات في الأسعار بسبب الظروف الاقتصادية والتضخم، وجاءت عملية إعادة التقييم لتصحيح هذا الخلل وإعادة التوازنات للاستثمارات وبشكل خاص الاستثمارات المركزية. ويؤكد جوخجي أن هذه التوازنات العقدية ليست جديدة وبدأنا بها منذ سنة الـ٢٠٢٠، أي قبل الاجتماع الأخير مع مجلس الوزراء وأنجزت في ٢٠٢١، وقمنا بعملية توازنات لعقود الاتحاد.

أما هذا العام فقمنا بشيء أشمل وأعدنا التوازن العقدي لجميع العقود في سورية (المؤسسات والأندية– اللجان التنفيذية– العقود المركزية)، حيث تم تقييم جميع الاستثمارات في سورية، وقمنا بزيارة جميع المواقع الاستثمارية في جميع المحافظات.

وإعادة التقييم الحاليّة لها أهمية كبيرة من ناحية تحصيل حقوقنا من الاستثمارات لأن التقييم الشامل لم يتم فقط للاتحاد كمنظمة بل كان بشكل أكبر للأندية التي نوليها اهتماماً كبيراً، فهناك أندية كانت استثماراتها بعشرات الملايين وحالياً يدخل لها مبالغ تفوق مئات الملايين بعد التقييمات والتوازنات الجديدة، وكمثال أحد الأندية وارده كان من أحد الاستثمارات ١٠٠ مليون وأصبح ٣ مليارات بعد التقييمات الأخيرة، كما أن هناك بعض الأندية كانت استثماراتها بحدود ٦٠ مليوناً سنوياً وأصبح الآن بحدود ٨٠٠ مليون.

تفوق الـ٦٠ ملياراً

■ إجمالي الإيرادات المتوقعة خلال الـ٢٠٢٤ بعد عملية إعادة التقييم؟

■■ نتيجة الكشف وتعديل النتائج وتقييم المنشآت من المتوقع أن تتجاوز مجموع بدلات الاستثمارات المركزية للاتحاد الـ٤٠ ملياراً و٢٠ ملياراً للأندية.

أكثرها في جبلة

■ إجمالي العقود الموقعة لديكم..؟

■■ يتجاوز عدد الاستثمارات عندنا الـ٤٠٠ استثمار موزعة في كل المحافظات السورية، كما أن هناك العديد من العقود الأخرى قيد الدراسة والمتابعة والبحث.

حيث بلغ إجمالي العقود في دمشق بين أندية مركزية ٦٥ استثماراً، وفي حلب ٥٥، وفي حمص ٣٢، وفي حماة ١١، وفي اللاذقية ٢٨، وفي جبلة ١٨٤، وفي طرطوس ١٠، وريف دمشق ١٥، والقنيطرة ٤، وفي دير الزور ١، والحسكة ٣، والسويداء ٨، ودرعا ٢،٥ بالمئة فقط.

■ بعد التقييمات الجديدة هل انسحب بعض المستثمرين من الاستثمار لديكم..؟

■■ الأسعار الجديدة جاءت منصفة للطرفين، ولحد الآن لم يتراجع أحد وأغلب المستثمرين وافقوا على الشروط الجديدة، ونسبة الذين لم يوافقوا عليها لم تتجاوز الـ٥ بالمئة من إجمالي المستثمرين.

إدارة الأموال

■ كيفية إدارة واستثمار هذه الأموال بالطريقة الصحيحة..؟

■■ يجب التركيز على إدارة وصرف هذه الأموال بالطريقة الصحيحة، وهذا الأمر يحتاج إلى إدارات ناجحة ومتخصصة، وخاصة في الأندية بما يضمن توظيف هذه الأموال لبناء قاعدة صحيحة للنهوض بالرياضة، وهنا أؤكد على نقطة مهمة بأن عمليات التفاوض مع المستثمرين تمت من دون وجود إدارات الأندية وعند الانتهاء أخبرنا هذه الإدارات بالأرقام والعقود الجديدة وهنا المسؤولية تقع على عاتقهم في كيفية التصرف والتحكم بها.

لا تشكل ١٠ بالمئة

■ عملية إعادة التقييم ستدر أموالا كبيرة لمصلحة الاتحاد.. كيف سينعكس ذلك على الرياضة السورية وهل هي كافية لبناء أبطال وأندية يعوّل عليها..؟

■■ إجمالي موازنة الاتحاد سواء الاستثمار أم تمويل الحكومة أو إعانات لا تشكل ١٠٪ من حجم المصروف على الرياضة بالوزارات أو الهيئات بالدول المحيطة، ففريق واحد في هذه الدول قد يعادل موازنة الاتحاد كلها.

ولكن بطبيعة الحال فإن التقييمات الجدية ستكون لها نتائج إيجابية، وهنا أكرر ضرورة وجود إدارات ناجحة تعمل على استغلال واستثمار هذه الأموال وتوظيفها لخدمة الرياضة والرياضيين.

الآلية الجديدة

■ آليات الاستثمار الرياضي وكيف تمت عملية إعادة التقييم..؟

■■ التقييمات التي خلصنا إليها لسنة ٢٠٢٤ أخذت بعين الاعتبار كل ما وضعه المستثمرون في المنشآت التي تم تقييمها من أبنية وتحديثات، وتم الاجتماع مع المستثمرين وبناء عليه وضعت الأرقام الجديدة..

الآليات المتبعة نفسها ولكن فقط الجديد إعادة تقييم للبدل الاستثماري المقدر لسنة ٢٠٢٤ عن السنوات السابقة، وإعادة التوازن العقدي لجميع العقود بعد ٢٠٢٠ لزيادة مدخول الاتحاد الرياضي وتوفير السيولة المالية الضرورية لتعويض الفارق الاقتصادي الحاصل من تضخم سعر صرف العملات الأجنبية في مواجهة الليرة السورية.

لجنة استثمارية

■ ما آلية الرقابة والمتابعة..؟

■■ هناك لجنة مشكلة تكشف على الاستثمارات وترسل تقارير دورية كل ٤ أشهر في كل المحافظات والنوادي.

كما تقوم بدراسة العقد كل سنتين وتقيّم الاستثمار وتعيد التوازن العقدي إليه في حال وجود تضخمات أو فروقات، وهذا يتم بالاتفاق مع المستثمر ووفقاً لعقود واضحة تضمن حق الطرفين.

وتمت معالجة الكثير من الأمور والمخالفات والمشاكل، وهذا الموضوع شكل حلقة متكاملة وأرضية جيدة للمتابعة والرقابة والتزام المستثمر بشروط العقد.

المخالفات والتجاوزات

مازلنا بعيدين عن التطبيق الصحيح لمعنى الاستثمار الرياضي، والكثير من المنشآت الرياضية لديها مشاكل وأغلبها دخل في محاكم مع المستثمرين، على الرغم من وجود قوانين وعقود لضمان حقوق الطرفين، لكن مع ذلك نجد بأن الإجراءات والتدابير لم تكن كافية لحماية وردع هذه التجاوزات.

■ هل تم رصد حالات خلل وتجاوزات وكيف عملتم على تصحيحها..؟

■■ هناك العديد من التجاوزات والإضافات التي تم رصدها وخاصة في الأندية البعيدة، فهناك بعض المستثمرين قاموا باستغلال الوضع وتحويل العقود لمصلحتهم، وصولاً في بعض الأحيان لدرجة الإجحاف بحق الأندية بشكل خاص، والمنظمة بشكل عام، كما أن بعضهم يعمل بعقلية خاطئة نتجت عنها تصرفات خاطئة أضرت بالاستثمارات، ونحن هنا نحاول التعامل مع هذه الحالات ومعالجتها بما يضمن حقوق جميع الأطراف، وتم اتخاذ الإجراءات القانونية إن كان بإنذار المستثمر بإزالة المخالفة، أو إبلاغنا في حال عدم تجاوبه ووصلت في بعض الحالات إلى فسخ العقود مع بعض المستثمرين.

كما أن هناك بعض الأندية والمنشآت التي لا تليق بالجو العام للمنشأة الرياضية، وخاصة المنشآت القديمة منها، والعمل مستمر لتحسين شكلها بالتعاون مع المستثمرين لتكون مناسبة ولائقة.

خريطة استثمارية

■ هذه المخالفات والتجاوزات التي تحدثتم عنها كيف ستعملون على معالجتها..؟

■■ حالياً هناك تنظيم وهناك بيانات كبيرة لكل ممتلكات الاتحاد، وهنا ندعو إلى ضرورة وجود خريطة استثمارية للمدن الرياضية وخريطة للأندية الرياضية، أي كل نادٍ من المفترض أن تكون للأرض التي يمتلكها خَريطة استثمارية محددة وواضحة، لأن الاتحاد له حدود معينة للاستثمار يجب تنظيمها بحيث تكون ضمن مخططات واضحة، تمكننا من معرفة ومتابعة أي خلل بسرعة وسهولة.

إعادة تأهيل المنشآت

■ واقع المنشآت الرياضية التي دمرها الإرهاب هل هناك منشآت ما تزال خارج الخدمة حالياً..؟

■■ جميع منشآت وممتلكات الاتحاد تمت إعادة إعمارها، إن كان عن طريق الاتحاد الرياضي أو لجنة إعادة الإعمار، وهي تعمل بشكل طبيعي في جميع المحافظات السوريّة.

المشكلات والعقبات

■ العقبات التي تحد من الاستثمار وتقف عائقاً أمام المستثمرين..؟

■■ وبالرغم من أهمية الاستثمار في المجال الرياضي ومدى قيمته في تنمية الاقتصاد، إلا أنه لا يزال يواجه معوقات ومشاكل تحول دون مواكبته للتطور العالمي والإقليمي في هذا المجال، والمشكلة الرئيسية عندنا هي في التراخيص مع مجالس المدن، فالمستثمر يحتاج إلى تسهيلات ومرونة أكبر في التعامل، وهناك مشكلة كبيرة نواجهها أيضا، حيث إن استثماراتنا مازالت تتبع للقانون (٥١)، وهو نظام عقود وليس نظاماً استثمارياً، ويفتقر إلى المرونة وخاصة في الاستثمارات الكبيرة كالمنشآت السياحية الضخمة، فالنسبة للاتحاد يعد قانون الاستثمار أفضل بكثير من القانون ٥١ لكونه يتمتع بمرونة أكبر، ويمكن من خلاله جذب عدد أكبر من المستثمرين خاصة للمنشآت الكبيرة.

كما أن الاتحاد يعاني كثيراً من نقص الكوادر سواء إدارية أم هندسية، وهذا يعيق عمليات المتابعة وتطوير العمل وزيادة الإنتاجية لدينا.

الاقتصاد ببساطة
THE ECONOMY SIMPLY

التهرب الضريبي «٢» تقديرات

كنا قد تناولنا في عدد «الاقتصادية» ٢٠٢٤/٠٨/١٨ الأسباب النفسية التي تسهم في التهرب الضريبي لدى المكلفين، والتي كان من أبرزها انخفاض الشعور الأخلاقي للمكلف تجاه الالتزام الضريبي، والذي يؤازره وجود خلل في الإدارات الضريبية المكلفة تحصيل الحقوق والضرائب المستحقة للخزينة العامة نتيجة ما تعانيه هذه الإدارات من ضعف الأداء والكفاءة والخبرة، إضافة إلى انتشار الفساد بين كوادرها لعدة أسباب منها انخفاض الشعور بالمسؤولية بضرورة التدقيق في معاملات وأرقام المكلفين من جهة، أو ضعف حوافزهم ورواتبهم وسط متطلبات المعيشة المرتفعة من جهة أخرى، وغيرها من الأسباب التي تنضوي تحت مسمى الأسباب الفنية والإدارية للتهرب الضريبي، وبذلك تتكامل الأسباب للتهرب الضريبي والتي تتوج بانعدام الثقة بين المكلفين (نتيجة انخفاض الوعي الضريبي لديهم وضبابية تطبيق ومآل الضريبة وفق وجهة نظرهم) وبين الإدارة الضريبية (نتيجة انخفاض الأداء).

في هذا الصدد، وفي ظل شح الأرقام والبيانات المتوافرة في سورية حول حجم التهرب الضريبي، فقد كانت تشير التقديرات إلى أن حجم التهرب الضريبي في العام ٢٠١٠، وعلى سبيل المثال تتراوح بين ٢٠٠ مليار ليرة سورية إلى ٤٠٠ مليار ليرة سورية بما يعادل نحو ١٠–٢٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ حينها نحو ٣٠٠٠ مليار ليرة سورية، أما في أحدث الأرقام، فقد صدرت تصريحات لوزارة المالية السورية في العام ٢٠١٩ عن تنظيم نحو ١٠٠٠ ضبط تهرب ضريبي بمبلغ تجاوز ١٦٠ مليار ليرة سورية، وهذه الضبوط تشمل أرقام الأعمال المتهرب منها التي لم يتم الإفصاح عن مدى تحصيل الضريبة المستحقة المترتبة أم لا، أما حجم الأعمال المتهربة ضريبياً في العام ٢٠٢١ فقد بلغت قرابة ٣،٢٠٠ مليارات ليرة سورية و١٠٠ مليون دولار بحسب تصريحات الوزارة، ما يعادل حينها نحو ٤،٠٠٠ مليار ليرة سورية بمبلغ ضرائب مستحقة (طُلب تسويتها من قبل المكلفين) تعادل نحو ١،٠٠٠ مليار ليرة سورية وسطياً، وهذا المبلغ يشكل حينها نسبة ٢٥ بالمئة من كتلة رواتب وأجور القطاع العام لسنة ٢٠٢١ البالغة وقتها ٤،٤٠٠ مليارات ليرة سورية، وهذه النسبة لا يستهان بها لكونها قادرة وحدها على زيادة كتلة الرواتب والأجور مثلاً بذات النسبة سنوياً وذلك بافتراض عدم الحصول على مصادر إيرادات أخرى، أما بالنسبة لحجم الأعمال والأرباح المخفية فقد أفادت التقديرات ذاتها بتنظيم ٨١٤ ضبطاً بمبيعات وأرباح مخفية بواقع ١،٨٣٨ مليار ليرة سورية، وهذا يعني تهرباً ضريبياً بضرائب مستحقة مضبوطة بنحو ٥٠٠ مليار ليرة سورية في العام ٢٠٢١ والذي لا معلومات عن القيام بتحصيله أم إن الأمر في عهدة القضاء.

ما تقدم يبقى في إطار أرقام التهرب الضريبي التي تم كشفها أو ضبطها أو طُلب تسويتها لعام ما، ولا نتحدث عن حجم التهرب الضريبي المستمر منذ عقود سنوياً، وتبقى الأرقام المذكورة بعيدة عن الحجم الحقيقي للتهرب الضريبي الذي يصعب تقديره، بينما تفصح النشرات الإحصائية الرسمية عن أن حجم إيرادات الضرائب والرسوم المقدرة في موازنة العام ٢٠٢٢ (على سبيل المثال لكونها البيانات الأحدث التي تم نشرها رسمياً) تعادل ٣،١٣٣،٠٠٠ ملايين ليرة سورية، وفي حال افترضنا أن نسبة التهرب الضريبي بالمتوسط تعادل نحو ١٥ بالمئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٢١ البالغ حينها ٢٥،٩٧٠،٠٠٠ مليون ليرة سورية، فإننا أمام تهرب ضريبي تقريبي يقارب ضعف مبلغ التحصيلات الضريبية المقدرة للعام ٢٠٢٢، أي بنحو ٤،٠٠٠،٠٠٠ ملايين ليرة سورية في العام ٢٠٢٢، ويتكرر ذات المبلغ سنوياً (بل ربما مع ارتفاع مطرد)، وهو مبلغ ضخم مقارنةً بحجم الاقتصاد السوري كرقم فقط، أما إذا أخذنا أثاره غير المباشرة بعين الاعتبار فإننا أمام تأثير كبير جداً بدءاً من التكاليف التي تتكبدها الحكومة لمحاربته (تمويل أجهزة المكافحة، تمويل عملية مراجعة الحسابات والتدقيق، إلخ) مروراً بالإضرار بفروع الإنتاج كافة ولاسيما تلك التي يُوجّه لها الإنفاق الاستثماري المتواضع، انتهاءً بعجز الموازنة العامة المستمر والتمويل بالعجز وما لذلك من آثار تضخمية كبيرة.

■ د. علي محمود محمد

الاقتصادية AL-IQTISSADIYA

السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٢/ ٢٥ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

استثمارات سورية المحلية متواضعة والأجنبية لا تتعدى الـ٣ بالمئة!!

إنعاش الاستثمار بكل القطاعات خطوة لتحريك عجلة الاقتصاد ومعيشة المواطن

مديرة هيئة الاستثمار السورية لـ«الاقتصادية»: ١٥٤ مشروعاً استثمارياً بكلفة تقديرية ٥٨ تريليوناً وما يقرب ١٤٥٠٠ فرصة عمل جديدة

■ أمير حقوق

لم يخفَ دور الاستثمار بجميع أنواعه في إنعاش الاقتصاد الدولي، ومساهمته الكبيرة في تحريك ودوران عجلة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات وتنشيط عملية التصدير، وبالتالي توفير الكثير من فرص العمل وتحسين دخل الفرد والحدّ من البطالة والدخل المتدني للفرد، وبالتالي المساهمة بتحسين وإنعاش واقع الاقتصاد والنهوض به، ورسم سياسات وخطط اقتصادية تقوم على أهمية دور الاستثمار في تحديد المعالم الاقتصادية للبلد.

وفي الواقع المتدهور اقتصادياً الذي تعانيه سورية، تطرح المشاكل والمعضلات الاقتصادية والمعيشية حتمية التأكيد على أهمية وجود الاستثمار وتحقيق فاعليته وانتشاره بكل القطاعات بالتوازي مع قوانين الاستثمار السهلة وميزاته الإيجابية، وتذليل العقبات التي تحد من عمله وتطويره.

وبناءً على أهمية موضوع الاستثمار في الوقت الحالي، «الاقتصادية» تتناول الحديث عن أهمية الاستثمار اليوم للاقتصاد السوري ومساهمته في تحريك عجلته وتنشيطه وانعاشه لتحسين واقع معيشة المواطن السوري والقضاء على العوز الاقتصادي المالي وتحديد كمية المشاريع الاستثمارية المنجزة وقيد الإنجاز وكمية إيراداتها وفرص العمل التي تؤمنها المشاريع هذه، مع تحديد المعوقات التي تحد من العمل به والحلول لتذليل تلك المعوقات..

الاستثمار بالطاقات المتجددة استثمار ناجح ومستقبلي في سورية

القطاع الصناعي أولاً

وجهة الاستثمار في سورية قطاعياً هي باتجاه القطاع الصناعي بالدرجة الأولى والصناعات الغذائية كقطاع فرعي، ومن ثم قطاعات النقل وتوليد الكهرباء بالطاقات المتجددة والسياحة، وبالنسبة للوجهة الجغرافية فهي محافظة ريف دمشق بمدينتها الصناعية المهمة، ومن ثم محافظة دمشق، ومحافظة حمص، ومحافظة حلب، ومحافظة السويداء، وفق ما أشارت إليه مديرة هيئة الاستثمار السورية ندى لايقة خلال حديثها لـ«الاقتصادية».

٥٨ تريليوناً و١٤٥٠٠ فرصة عمل

محصلة الجذب حتى اليوم ١٥٤ مشروعاً استثمارياً في شتى القطاعات بكلفة تقديرية ٥٨ تريليوناً وما يقارب من ١٤٥٠٠ فرصة عمل جديدة، منها ٧٧ مشروعاً في عام ٢٠٢٤ أي ما يقارب نصف عدد المشاريع الإجمالي التي من المتوقع أن تحقق ما يفوق ٧٥٠٠ فرصة عمل، وفقاً لـ«لايقة».

لا تتعدى ٣ بالمئة

وأكملت: الاستثمارات في سورية معظمها لمستثمرين محليين وهناك نسبة قليلة من الاستثمارات الأجنبية لا تتعدى ٣ بالمئة من عدد الاستثمارات بموجب القانون ١٨ لعام ٢٠٢١، لكن يعول كثيرا على المستثمرين العرب والأجانب المحتملين بعد الانفتاح الأخير لعدد من الدول المحيطة على سورية واستئناف الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية.

٢٥ مشروعاً منفذاً

بالنسبة لمؤشرات التنفيذ للهيئة السورية للاستثمار حتى الآن ٢٥ مشروعاً منفذاً، آخرها مشروعان لتوليد الكهرباء بالطاقات المتجددة في حمص المدينة الصناعية بحسياء، ومشروع طحن القمح لإنتاج الدقيق في اللاذقية، ومشروع إنتاج البرغل وتعبئته وإنتاج البقوليات في حلب المدينة الصناعية بالشيخ نجار، ومشروع مزج الزيوت المعدنية لمحركات السيارات وإنتاج الفلاتر في ريف دمشق المدينة الصناعية بعدرا، وهناك مشاريع ذات خطوات جدية وسريعة باتجاه التنفيذ، ٦٣ مشروعاً نفذت أعمال البناء والبنى التحتية، و١٨مشروعاً استوردت أجزاء من خطوط الإنتاج، حسب ما أوضحته مديرة هيئة الاستثمار.

معوقات

أما عن المعوقات التي تحد عملية الاستثمار، فكشفت أن المعوقات متعلقة بالعقوبات وتمويل المستوردات بالقطع الأجنبي، وارتفاع تكاليف التشغيل ونقص الوقود والطاقة، وبالنسبة للعقبات والتشابكات الإجرائية فقد انخفضت لحدها الأدنى نتيجة لتفعيل مجلس إدارة هيئة الاستثمار المكون من تمثيل عالٍ من الجهات العامة والقطاع الخاص، وللإشراف الكامل والدوري للمجلس الأعلى للاستثمار على ملف وقضايا الاستثمار ومعالجة معوقاته بمرونة وسرعة.

إنعاش لعملية الاقتصاد

لا شك أن الاستثمار هو حركة تجارية تتجسد سواء بالاستيراد أم بالتصدير، فلا تتعلق هذه الحركة بحجم الاستثمار، فمثلاً المستثمر يمكن أن يكون استثماره بسيطاً ويؤمن له عائدات معينة تعود عليه وعلى الدخل بشكل عام، ونرى أن الحكومة السورية متوجهة دوماً نحو المشاريع الصغيرة واستثمارها لأن تراكماتها والدخل منها يعطي نتائج استثمارية مفيدة ومهمة من أجل الحفاظ على العجلة الاقتصادية، بحسب ما أشار إليه الخبير الاقتصادي الدكتور هاني حداد خلال حواره مع «الاقتصادية».

وأوضح الدكتور حداد أن الاستثمار بمفهومه العام هو إنعاش لعملية الاقتصاد وعجلته، فحجم الاستثمار سواء كان كبيراً أم صغيراً وماهية الاستثمار بالإضافة لرأسمال الاستثمار، كلها عوامل مع مجموع كتلة الاستثمار تشكل عائدية كبيرة وفوائد كبيرة من الاستثمار.

عوائق

ورأى الدكتور حداد أن العوائق تتمثل في عدة محاور، منها عند اللجوء لاستيراد المواد الأولية والمنتجات الأجنبية من قبل المستثمرين يكون عائقاً كبيراً وهو شبيه هذه المنتجات محلياً، وهنا العائق يكون شخصياً على المستثمر، وأيضاً عوائق الحرب التي تعرضت لها سورية وآثارها الباقية والعقوبات التي تعرقل عملية الاستثمار، وإغلاق الحدود والمنافذ البرية والبحرية والجوية تولّد عوائق كبيرة، ولا يمكن الاستثمار بشكل سهل، وفي سورية يكون الاستثمار داخلياً بسيطاً، لكنه ينعش العجلة الاقتصادية، مقترحاً: يجب أن يكون للاستثمار أرضية خصبة تكون خاضعة ومطابقة للمواصفات الاستثمارية، لمعرفة آلية وكيفية الاستثمار، والدولة تضع الأنظمة والقوانين للاستثمار ضمن المنتج الوطني الموجود وتحريك العجلة الاقتصادية.

واقترح أن جميع القطاعات يجب أن تولى أهمية في الاستثمار، وأهمها القطاع الزراعي والصناعي المالي والبنكي والتجاري وكلها يمكن الاستثمار بها وتحقيق عائدات اقتصادية كبيرة.

استثمار موجه

وأكد الدكتور حداد: الاستثمار لا ينحصر في مجال واحد، هو موجه في عدة مجالات وهذه نقطة يجب أن تؤخذ في الاعتبار لدفع العجلة الاقتصادية والمحافظة على عملية الإنعاش الاقتصادي.

الخفض الضريبي

بدوره، الخبير الاقتصادي حازم عوض اعتبر خلال حديثه لـ«الاقتصادية» أن تشجيع الاستثمار يكون عبر الخفض الضريبي ووجود بيئة استثمارية محفزة ومنافسة للمحيط، من خلال دراستها لكل القوانين الاستثمارية بالبيئات المحيطة بالدول المجاورة لتحقيق المنافسة بمحفزات معينة، كالتعامل مع المستثمر وكيفية معاملة الجمرك بالضرائب والإعفاء الضريبي والشركات الخارجية وإعفائها من الضرائب، وتقديم التسهيلات للشركات التي ستفتح داخلياً لنهوضها ونموها، وهذا يتطلب دراسة القوانين الاستثمارية الموجودة في الدول التي تجذب الاستثمارات الأجنبية.

تذليل العقبات

وللاستثمار في القطاعات جميعها يجب أن تذلل العقبات من خلال تشجيع الاستثمار فيها بقرارات محفزة جاذبة للمستثمر، وعدم وضع الضرائب المالية التي تسهم بهروبه، فيجب توفير بيئة ملائمة ومناسبة لجلب المستثمرين، والأهم القضاء على سلسلة الاستثمارات الاحتكارية، والتي بدورها تقوم بدعاية سلبية تؤدي لهروب المستثمرين، بحسب الخبير عوض.

القطاع الإنتاجي أولها

ورأى الخبير عوض أن القطاعات التي يجب أن تولى أهمية في عملية الاستثمار كثيرة وأهمها القطاع الإنتاجي، لأن الإنتاج السوري ضعيف، ولكن يحتاج لسوق لتصريف المنتجات هذه التي تنعش الاستثمار الإنتاجي، وهذا يتطلب زيادة بالقوة الشرائية، فالسوق اليوم وصل إلى درجة غير قادر فيها على استهلاك الأساسيات، ولكن القطاع الإنتاجي مهم جداً، لأنه يشغل شريحة واسعة من الناس التي لا عمل لها، وعند دوران عجلة الإنتاج حتماً الاقتصاد سينهض، وأيضاً الاستثمار بالطاقات المتجددة استثمار ناجح على مستوى الوطن العربي، فكيف لدولة مثل سورية تفتقر إلى الكهرباء وهذا الاستثمار واعد ومهم ومستقبلي في سورية، وقطاع المعادن والتعدين مهم جداً ويتطلب استكشافات وبحوثاً عن النفط وغيره.

ضغوط كبيرة

وخلال حواره مع «الاقتصادية» أوضح أكرم عفيف أن الاستثمار تكمن أهميته بأنه هو الحل لجميع المشاكل والمعضلات الاقتصادية التي تعانيها سورية وهو فرصة استثمارية للعمل، مكملاً: اليوم رخص المنتجات الأولية للفلاحين والمنتجات الزراعية وإمكانية الدخول على الصناعات، وخاصة الأعشاب الطبية والعطرية بسورية المنتشرة بالطبيعة، وزيت الزيتون والحمضيات وقطاع السمك ومداجن الفروج المتوقفة عن العمل كل هذا يتطلب العمل التعاقدي الذي يتمثل بالاستثمار ويجب أن يكون مطمئناً غير مهدد وآمن.

٢٤ ألفاً فقط!

ويمكن للاستثمار أن ينقذ حال السوريين من العوز والندرة لحالة الإنتاج والوفرة، والاستثمار اليوم يحرك عجلة نمو الاقتصاد الوطني، فمثلاً اليوم استثمار التبغ يؤمن فرص عمل كبيرة وخاصة للمسنين ولطلبة الجامعات ولكون التبغ السوري خامس أفضل تبغ في العالم وسعره العالمي ٢٥ دولاراً، وفي سورية دُفع للمزارعين والمستثمرين لهم ثمن الكيلو ٢٤ ألف ليرة سورية فقط، وهذا بسبب سياسة التسعير المتبعة، حسب توصيف الأستاذ عفيف.

تمويل العملية الانفتاحية

الاستثمار يعني تمويل العملية الإنتاجية، وبما أن سورية بلد زراعي فيجب زيادة وتشجيع وتطوير الاستثمار الزراعي، والمصارف الزراعية لم تعد تمول بالشكل الأفضل والأنسب، وأيضاً القطاع الخاص، وبالتالي يكون الحل عبر الاستثمار الزراعي الذي يؤدي إلى قفزة كبيرة في الإنتاج الزراعي، وفقاً لعفيف.

وأوضح عفيف أن عوائق الاستثمار تتمحور في تكاليف العملية الإنتاجية بشكل كبير، فمثلاً عدم تمويل الإنتاج الزراعي وسياسة التسعير الحكومي للمحاصيل الزراعية كل هذا أدى إلى تدميرها بشكل نهائي، فمثلاً الشوندر والقطن خرجا من العملية الإنتاجية بسبب سياسة التسعير المتبعة، وبالتالي الأراضي ستخرج من العملية الإنتاجية، وعندها يكون الحل عبر العمل التعاقدي أي «الاستثمار» فعبر التمويل يتم تطوير هذا الإنتاج.

القطاع الزراعي أولاً

وأردف الأستاذ عفيف: أهم القطاعات التي يجب تطوير الاستثمار فيها هي القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني لكون الزراعة هي قاطرة النمو في سورية، من خلال تنظيمه ووجود نظام تأميني له، ورعاية صحية للحيوانات والبدائل العلفية وتأمين الأعلاف بسعر أقل، وأيضاً قطاعات الطاقة بإيجاد بدائل لها لتأمين مستلزمات العملية الإنتاجية وخاصة الكهرباء، وقطاع الدواء يعاني إغلاق معامله، فيجب التدخل فوراً لإنقاذ القطاع.

٣٦ مليون فرصة عمل

ورأى الأستاذ عفيف أن قطاع النباتات العطرية والطبية والتي تشمل ٣٦٠٠ عشبة، الاستثمار بها يؤمن فرص عمل كبيرة، كالعمل على تجهيز الأرض للزراعة للقطاف لاستخراج المادة الفاعلة لوضعها بمنتج طبي وتجميلي وتوصيلها للسوق المحلية والخارجية، فكل نوع يؤمن عشرة آلاف فرصة عمل وبالتالي نحن أمام فرصة تشغيل ٣٦ مليون فرصة عمل في بلد عدد أسره ٤ ملايين أسرة، والحكومة مازالت تصرح بدعم السكر!! فلو تم تشغيل طاقاتنا وإمكاناتنا وإبداعاتنا وأفكارنا وممتلكاتنا وخيرات أرضنا لكانت سورية من الدول الغنية.

١،١ مليون من العاطلين عن العمل ليس لديهم خبرات سابقة و٥٥ بالمئة معدل الفقر الشديد

د. سيروب لـ«الاقتصادية»: التعافي المبكر سياسة اقتصادية اجتماعية وليس مرحلة

من أجل أن يكون التعافي المبكر مُستداماً.. تقدير الموارد المحلية بشكل أفضل وخريطة تنموية وتمويل ميسر

■ بارعة جمعة

اثنا عشر عاماً من الحرب على سورية، كانت كفيلة بتحويل الصراع من سياسي إلى اقتصادي – إقليمي، ومن ثم الخوض في تفاصيل اقتصادية مرهقة، دفعت بالكثير من الراغبين للعودة والبدء بمشاريع خاصة بهم لحسابات أكبر مما هو متوقع، فغدا توجّه المجتمع الدولي إلى إدارة الأزمة لعجزها عن حلها، وبالتالي الخوض في تجربة التعافي المبكر كبديل عملي ونهج متكامل، للانتقال من مرحلة الإغاثة إلى التنمية المُستدامة، وعودة تشغيل القطاعات الاقتصادية في سورية، للحد من الأزمات التي يعيشها الشعب السوري، التي سجلت ازدياداً في نسب الفقر، في ظل العقوبات الاقتصادية، وغياب الظروف والمناخات السياسية والاقتصادية الداعمة للدخول في مرحلة إعادة الإعمار.

إلا أن مفهوم التعافي المُبكر لا يزال موضع نقاش متزايد داخل سورية، وفي أروقة المنظمات الدولية، كما يفتقر إلى تعريف دقيق وموحد في ظل تعقيدات العقوبات الدولية، لكون أنشطته تتداخل بين المشاريع الإنسانية وإعادة الإعمار، وذلك وفق الطرح الذي قدمته الباحثة الاقتصادية والدكتورة في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق رشا سيروب، ضمن حلقتها النقاشية والبحثية عن مفهوم التعافي المبكر بما يتوافق مع السياق السوري، انطلاقاً من الاعتبارات المحلية، التي أكدتها في حديثها لـ«الاقتصادية»، عن متطلبات التعافي المبكر بصفته سياسة اقتصادية لا مرحلة انتقالية.

43%
نسبة ارتفاع عدد النساء المعيلات لأسرهن

تبدل الإستراتيجيات

لم يعد مخفياً على أحد تراجع دور المنظمات الإغاثية في سورية، التي سجلت في تقارير عدة لها شكاوى عن نقص التمويل لها، كان آخرها إعلان مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) عن ضعف قدراته على الاستجابة الإنسانية في سورية، وعدم تجاوز تمويل المنظمة نسبة ٢٤ بالمئة من المبلغ المطلوب في ٢٠٢٤، أي نحو ٩٦٠ مليون دولار من أصل ٤،٠٧ مليارات دولار، طلبت الأمم المتحدة توفيرها لمساعدة أكثر من ١٠ ملايين محتاج في جميع أنحاء سورية، وتحول دعم هذه المنظمات للحرب الأوكرانية على روسيا، ومن بعدها حرب غزة أي دعم كيان العدو، أمام حاجة سورية للدعم بما يُقارب الـ٤ مليارات دولار.

من هنا انطلقت الباحثة الاقتصادية د. رشا سيروب في طرحها عن مبدأ العمل في سورية، ولاسيما بعد تغيير كل من الداعمين والمانحين لإستراتيجياتهم، بعد قيام المنظمات الدولية سابقاً من خلال المنظمات المحلية بدعم بعض المشاريع الصغيرة أو تقديم منح مالية لتوسيع مشاريع أخرى.

فالجميع بات يدرك أهمية التعافي المبكر في سورية، والخوض في غمار العمل ضمن الموارد المتاحة وعدم انتظار المنظمات الدولية وفق رؤية د. سيروب، من مبدأ أن التعافي هو سياسة اقتصادية اجتماعية وليس مرحلة أو عملية يتم تسعيرها على سعر السوق السوداء، عبر استثمار فارق السعر لتمويل الصندوق.

هو نهجٌ جديد، يعالج احتياجات الإنعاش التي تنشأ خلال المرحلة الإنسانية من حالة الطوارئ باستخدام آليات إنسانية تتماشى مع مبادئ التنمية، كما يشكل الصندوق برأي د. سيروب أداةً تمويلية لخطة مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، ولجميع الفرص الاستثمارية المُحتملة بما يسهم بمخرجات أكبر داعمة لمشاريع كبيرة.

صندوق التعافي المبكر

سورية لم تعد ضمن أولويات الأطراف الدولية الداعمة، تعود د. رشا سيروب لتأكيد الواقع الحالي، وسط تقييد المانحين دعمهم بأهداف سياسية معينة، ودور العقوبات في زيادة صعوبة الوصول لضمانات حصول بعض منظمات المجتمع المدني المحلي على التمويل الخارجي، لذا برزت الحاجة لصياغة مفهوم إجرائي للتعافي المبكر بما يتناسب مع الواقع السوري، عبر تفعيل دور المجالس والإدارات المحلية لإحداث صندوق التعافي المبكر ووضع الخطط وتقدير الاحتياجات والموارد لكل منطقة، من هنا تبدأ مرحلة العمل وفق د. سيروب، باعتماد الصندوق في تمويله على موارد غير تقليدية وبعيداً عن الموازنة العامة للدولة، والاستفادة من الحوالات القادمة للبلاد، التي

5 % نسبة ازدياد توجه الأطفال لسوق العمل

من هنا كان التوجه لهذه المشاريع، التي ستلجم الفجوة الكبيرة بين الدخل والإنفاق برأي د. سيروب، والتي بلغت نسبة ١٢ بالمئة، مع وصول نسبة الفقر الشديد لـ٥٥ بالمئة وانخفاض نسبة الشريحة التي تتقاضى أجراً أعلى من ٣٠٠ ألف شهرياً إلى نسبة ١٥ بالمئة، وبلوغ وسطي إنفاق الأسرة شهرياً مبلغ ٢،٥ مليون ليرة سورية، لذا كان من الواجب برأي د. سيروب التركيز على الملكية المحلية وتعزيز القدرات واستهداف الفئات الأكثر هشاشة بهذه المشاريع، التي يجب أن تقوم على ثقافة اعتماد المجتمعات المحلية على نفسها وتطوير قدرات الأفراد والمؤسسات نحو الاستدامة في الموارد، وتوفير الفرصة للحصول على دخل من خلال العمل في وظيفة أو إقامة مشروع تضمن كرامة الأفراد ومساعدتهم للتعافي وتحقيق التماسك الاجتماعي.

كما تأتي أهمية هذه المشاريع، لكون ٣٦،٥ من أصحاب العمل يعملون لحسابهم فقط دون تشغيل أي أحد معهم، بالإضافة إلى أن إيجاد فرصة عمل في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تعادل ١٠–٥٠ مرة من ستلجم الفجوة الكبيرة بين الدخل والإنفاق برأي د. سيروب، والتي بلغت نسبة ١٢ بالمئة، مع وصول نسبة الفقر الشديد لـ٥٥ بالمئة وانخفاض نسبة الشريحة التي تتقاضى أجراً أعلى من ٣٠٠ ألف شهرياً إلى نسبة ١٥ بالمئة، وبلوغ وسطي إنفاق الأسرة شهرياً مبلغ ٢،٥ مليون ليرة سورية، لذا كان من الواجب برأي د. سيروب التركيز على الملكية المحلية وتعزيز القدرات واستهداف الفئات الأكثر هشاشة بهذه المشاريع، التي يجب أن تقوم على ثقافة اعتماد المجتمعات المحلية على نفسها وتطوير قدرات الأفراد والمؤسسات نحو الاستدامة في الموارد، وتوفير الفرصة للحصول على دخل من خلال العمل في وظيفة أو إقامة مشروع تضمن كرامة الأفراد ومساعدتهم للتعافي وتحقيق التماسك الاجتماعي.

كما تأتي أهمية هذه المشاريع، لكون ٣٦،٥ من أصحاب العمل يعملون لحسابهم فقط دون تشغيل أي أحد معهم، بالإضافة إلى أن إيجاد فرصة عمل في المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر تعادل ١٠–٥٠ مرة من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، التي تقارب تكلفتها الـ٥٠٠ مليون ليرة سورية، وتلجأ للاقتراض من البنوك أيضاً وفق د. سيروب، داعية إلى توجيه القروض إلى مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر التي تسهم بإيجار فرص عمل أكثر، إلى جانب كونها تعمل بموارد محلية وتدفع عجلة الاقتصاد وتقضي على حالة التكيف السلبي السائدة في المجتمع، التي نتجت عن الفقر الشديد، الذي أدى بدوره مظاهر سلبية أبرزها تسرب الأطفال من المدارس والتي بلغت ٣٣ بالمئة، وتوجه الأطفال للعمل الذي ازداد بنسبة ٥ بالمئة، والتوجه للزواج المبكر وشيوع مظاهر التسول أيضاً.

أهمية بالغة وتحديات كبيرة

«خلق فرص عمل، توليد الدخل، خفض معدلات البطالة، اكتساب مهارات وخبرات عملية»، أهم النتائج الاجتماعية المرجوة من المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وفق قراءة د. سيروب، إلى جانب تقليل الفجوة بين الدخل والنفقات والتخفيف من حالات التكيف السلبي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، أما ما يحمله الشق الاقتصادي فهو استغلال الموارد المحلية وتقليص الاستيراد، وتحقيق نمو اقتصادي فعال، ما يستدعي تبسيط الإجراءات لطرح فرص استثمارية، وإعطاء كل من لديه فكرة مشروع فرصة تنسيق أوضاعه وتبسيط إجراءات التراخيص، بمنح صاحب المشروع رقم عمل بعيداً عن مطالبته بسجل تجاري أو تكليفه بدفع نسب ضرائب، الأمر الذي يجعل من هذه الأفكار واقعاً برأي الدكتورة رشا سيروب، داعية مجالس الإدارة المحلية بعرض الفرص المتاحة واختيار الأقرب للتطبيق وضمان الفائدة منها، التي ستوفر لاحقاً متطلبات عمل المشروعات الكبيرة وصلة الوصل بين المحليات المختلفة أي التشبيك بين الاقتصادات المحلية.

كما تتسم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالفائدة للاقتصاد كله، عكس ما تقدمه المشاريع الحالية باقتصار فائدتها على الشخص ذاته، ما يرتب على الجهات المرتبطة بها فهم الاحتياجات وتقدير الموارد المحلية بشكل أفضل، ووضع خريطة تنموية لها، توفير التمويل الميسر، بناء شبكات الأعمال.

إشراقات

إصلاح القطاع العام الاقتصادي ضرورة حتمية

إن إصلاح القطاع العام الاقتصادي، ولاسيما الصناعي والإنشائي أصبح اليوم أكثر ضرورةً من أي وقت مضى، ونرى أن على الدولة والجهات الحكومية في هذا الإطار أن تتدخل أكثر في المفاصل الاقتصادية والخدمية والإستراتيجية، فتتدخل أكثر في المفاصل التي تضمن لها وجود قوي وفعال ومرن، بحيث يتعزز الجانب (الكمي)–(النوعي)، مع التركيز على الوحدات الإنتاجية الرابحة اقتصادياً و/أو المجدية اجتماعياً.. ، الأمر الذي يتطلب (قبل كل شيء) تحليل الوضع الراهن لكل المؤسسات والشركات والمنشآت العامة، وذلك من خلال:

١– تحديد المتضرر منها وحجم أضرارها، وحالتها الفنية وإمكانية إعادة تأهيلها و/أو إعمارها، وتكلفة ذلك، ومدى توافر الأموال اللازمة، وجهة التمويل.

٢– تحديد واقعها الإداري والإنتاجي والفني والاستثماري والتشغيلي والعمالي والتشريعي والمالي والتسويقي.

٣– تحديد حالة كل منها، من حيث:

جدواها الاقتصادية–التجارية (من حيث الربح والخسارة).

جدواها الاجتماعية القومية (إستراتيجي/غير إستراتيجي/هامشي).

٤– بناءً على التصنيف أعلاه يمكن تحديد أربع فئات للأنشطة والوحدات الاقتصادية، الأولى: تلك التي يجب حتماً الاحتفاظ بها ودعمها مع إبقاء ملكيتها حكومية صافية، والثانية، لتلك التي يجب حتماً الاحتفاظ بها ودعمها، والتي يمكن طرحها للتشاركية، والثالثة، للأنشطة والوحدات الرابحة، التي يمكن الاحتفاظ بها كملكية حكومية أو طرحها المشروط للتشاركية، أما الفئة الرابعة فهي للوحدات الهامشية التي لا يجب الاحتفاظ بها على حالها، فيمكن تحويلها إلى أنشطة أخرى، بطرحها للتشاركية أو بيعها للقطاع الخاص والاستفادة من قيمتها في إصلاح وإعمار الوحدات الأخرى.

٥– وضع المقترحات والرؤى المناسبة، بخصوص:

الكيفية الفنية لإعادة الإعمار و/أو للإصلاح و/أو إعادة التأهيل وتطوير الهيكلية لكل وحدة من وحدات الفئة الأولى.

الاحتياجات الفنية والمالية لكل وحدة من وحدات الفئتين الثانية والثالثة، وتحديد الشروط اللازمة للإبقاء على ملكيتها العامة، والكيفية القانونية والتشريعية لشكل ومبررات طرحها للتشاركية.

ماهية الأنشطة (أو الاستخدامات) الأخرى المقترحة بديلاً للأنشطة والاستخدامات الحالية لكل وحدة من وحدات الفئة الثالثة.

ماهية التشريعات ذات الصلة بالخيارات المطروحة لوحدات الفئات الأربع أعلاه، ومدى الحاجة إلى استصدار تشريعات جديدة أو إلغاء أو تعديل النافذ منها.

وفي هذا الإطار لا بد من وضع المبادئ التي من شأنها تثقيل أهمية الوحدات الإنتاجية من حيث:

أولاً– تقل أهمية الوحدات الإنتاجية ذات الطبيعة الهامشية، وفي حال كان القطاع الخاص يغطي (أو يستطيع أن يغطي) حاجة السوق بكفاءة أفضل. (مثل صناعة الأحذية والألبسة والمحارم الورقية والمنظفات.. ، على سبيل المثال، وكذلك في حال تطلب تأهيل أو تشغيل هذه الوحدات رؤوس أموال استثمارية أو تشغيلية ضخمة (نادرة نسبياً).

ثانياً– يتم تثقيل [الجدوى الاجتماعية القومية على [الجدوى الاقتصادية التجارية للوحدات الإنتاجية:

التي للقطاع العام فيها استثمارات كبيرة وثقل نسبي حالياً (مثل المحالج والمخازل والإسمنت والسماد والإطارات والكابلات).

التي يتطلب إنتاجها مدخلات إنتاج محلية.

كثيفة العمالة، وتلك التي تتوافر لها اليد العاملة بالمؤهلات والكفاءات والخبرات اللازمة لتشغيلها.

التي لأنشطتها بُعد من حيث الأمن المائي والغذائي والدوائي والطاقوي.

ثالثاً– (بشكل عام) يتم تثقيل أهمية الوحدات الإنتاجية:

المنتجة لـ(السلع التصديرية) و(سلع بديلة للمستوردات).

التي لها بالوقت ذاته (سوق داخلية)+(أسواق خارجية) متعددة ومتنوعة.

المنتجة للسلع ذات القيمة المضافة العالية (النسيج).

التي عليها طلب مستدام على منتجاتها، النمطية غير المتعلقة بتغير ذوق المستهلك (الألبسة الداخلية، الإسمنت).

التي تكون حلقة من (الحلقات الوسيطة) والعناقيد الصناعية (كالغزل).

ملاحظة١– أن يكون أحد أشكال التشاركية (شركات مساهمة مغفلة عامة)، شرط:

أن يُخصص عمال وموظفو الوحدة الإنتاجية (١٠ بالمئة) من أسهم هذه الشركة، تتم تغطية قيمتها بالتقسيط.

أن تُطرح نسبة من الأسهم لا تقل عن (٤٠ بالمئة) على الاكتتاب العام، مع ضرورة إدراج هذه الأسهم في سوق دمشق للأوراق المالية.

ملاحظة٢– طرح بعض الوحدات الإنتاجية المتفائة للتشاركية بحسب عقود (BOT)، على أن يتم اختيار العقد ذي الشكل القانوني الأنسب، بحسب حجم رأس المال الثابت والمتغير اللازم، وبحسب إستراتيجية المنتجات وطبيعتها ومدى تنافسيتها.

ملاحظة٣– تطوير أشكال عقود تشاركية جديدة، غير نمطية، إذا تطلب الأمر ذلك، تكون متناسبة مع قوانين وتشريعات القطاع العام. ومع الشركاء المحتملين، سواء أكانوا سوريين أم أجانب، خاصين أم حكوميين، أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين.

■ د. عابد فضلية
كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

ترصد «الاقتصادية» كل أسبوع أهم مؤشرات الذهب والنفط وغيرها من التداولات للعملات والسلع الأساسية في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسواق المحلية وفيما يلي حالة المؤشرات..

أسعار العملات الرئيسية والمشفرة: استمر تحسن أسواق العملات العالمية (سوق صرف الدولار الأميركي مقابلة اليورو والجنيه الإسترليني) مترافقاً مع ارتفاع أسعار العملات المشفرة ونبين أدناه أداء كل عملة على حدة:

انخفاضات في أسعار الأرز والسكر والقمح بنسبة 3.15 ٪ للأول ونسبة 5.60 ٪ للثاني وبنسبة 0.33 ٪ للثالث

يورو/دولار، الجنيه الاسترليني/دولار:

يظهر الشكل أدناه تطور سعر صرف اليورو مقابل الدولار الأميركي وسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي خلال تداولات الأسبوع السابق: حيث افتتح اليورو تداولاته على ارتفاع مسجلاً في تداولات بداية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/١٩) ١,١٠٨٥ دولار أميركي مرتفعاً بنسبة ٠,٥٢ بالمئة عن تداولات نهاية الأسبوع الذي سبقه متأثراً بمجموعة من العوامل حيث أشارت البيانات إلى تباطؤ نمو الأجور إلى ٣,٥٥ بالمئة على أساس سنوي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ مقارنةً مع ٤,٧٤ بالمئة في الربع الأول من العام ذاته، ويأتي ذلك متوافقاً مع توقعات تشير إلى أن يكون معدل النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي أقل مما هو عليه في الولايات المتحدة الأميركية، يضاف إلى ذلك انخفاض النشاط الاقتصادي في ألمانيا التي تعدّ من أكبر الاقتصادات في الاتحاد الأوروبي.

كما ارتفع سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي في يوم تداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٨/١٩) بنسبة ٠,٣٤ بالمئة.

ومن خلال المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع لكل من سعر صرف اليورو والجنيه الإسترليني يلحظ ارتفاعاً بنسب بلغت على التوالي لكل منهما ٠,٤٢ بالمئة و١,٠٥ بالمئة.

التحركات السعرية لليورو والجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأميركي:

الفترة	سعر صرف اليورو	سعر صرف الجنيه الإسترليني	التغير المئوي لسعر صرف اليورو	تغير مئوي جنيه
٢٠٢٤/٨/١٩	١,١٠٨٥	١,٢٩٨٨	٠,٥٢ بالمئة	٠,٣٤ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٠	١,١١٣	١,٣٠٢٩	٠,٤١ بالمئة	٠,٣٢ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢١	١,١١٥	١,٣٠٩٢	٠,١٨ بالمئة	٠,٤٨ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٢	١,١١١٢	١,٣٠٨٨	-٠,٣٤ بالمئة	-٠,٠٣ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٣	١,١١٣٢	١,٣١٢٥	٠,١٨ بالمئة	٠,٢٨ بالمئة
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٤٢ بالمئة	١,٠٥ بالمئة		

أسعار المعادن:

يظهر الشكل أدناه تطور كل من أسعار الذهب العالمية والنحاس: استمر ارتفاع أسعار كل من الذهب والنحاس حيث ارتفع سعر أونصة الذهب العالمية والنحاس في بداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/١٩) مقارنةً بتداولات نهاية الأسبوع السابق بنسب بلغت على التوالي ٠,٣٩ بالمئة و ٠,٨٩ بالمئة ما يعكس حالة الطلب على الملاذات الآمنة.

وارتفعت أسعار الذهب العالمية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٢٣) بنسبة ٠,٢٠ بالمئة مقارنةً مع ٢,٤٩٣ دولار أميركي للأونصة في تداولات اليوم السابق (٢٠٢٤/٨/٢٢) ويأتي هذا الارتفاع متأثراً بتصريحات البنك الفيدرالي الأميركي حول إمكانية خفض أسعار الفائدة نتيجة بيانات سوق العمل الضعيفة في الولايات المتحدة الأميركية، ما عزز الطلب على الذهب كإصدار مدر للعائد.

التحركات السعرية لأسعار الذهب العالمية والنحاس:

الفترة	سعر أونصة الذهب العالمية	سعر النحاس	التغير المئوي لسعر أونصة الذهب	التغير المئوي لسعر النحاس
٢٠٢٤/٨/١٩	٢,٥٠٠,٠٠	٤,١٨٠٥	٠,٣٩ بالمئة	٠,٨٩ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٠	٢,٥١٢,٠٠	٤,١٥٨٥	٠,٤٨ بالمئة	-٠,٥٣ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢١	٢,٤٨٨,٠٠	٤,١٩	-٠,٩٦ بالمئة	٠,٧٦ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٢	٢,٤٩٣,٠٠	٤,١٤١	٠,٢٠ بالمئة	-١,١٧ بالمئة
٢٠٢٤/٨/٢٣	٢,٤٩٨,٠٠	٤,١٦١	٠,٢٠ بالمئة	-٠,٦٩ بالمئة
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٠٨ بالمئة	-٠,٤٧ بالمئة		

أسعار النفط والغاز:

يوضح الشكل أدناه تطور سعر النفط بالدولار الأميركي (خام برنت وتكساس) والغاز خلال تداولات الأسبوع السابق: شهد سوق المحروقات انخفاضاً ملحوظاً في أسعار النفط العالمية (برنت وتكساس) في تداولات بداية تداولات الأسبوع السابق مقارنةً بتداولات الأسبوع الذي سبقه بنسب بلغت على التوالي ٣,٣١ بالمئة، ٢,٥٤ بالمئة، و ٠,٤٤ بالمئة.

على حين أنهى نفط برنت تداولاته على ارتفاع في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٢٣) عند مستوى ٧٨,٠٦ دولاراً أميركياً متأثراً بانخفاض الصادرات النفطية من قبل المملكة العربية السعودية.

وعند المقارنة بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع يلحظ انخفاض سعر الغاز بنسبة ٧,١٤ بالمئة مع إعلان إدارة معلومات الطاقة (EIA) عن زيادة أكبر من المتوقع في التخزين، حيث أضافت ٣٥ مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي إلى المخزون للأسبوع المنتهي في ٢٠٢٤/٨/١٦ وهي أعلى من التوقعات البالغة ٢٦ مليار متر مكعب.

التحركات السعرية لأسعار النفط والغاز

الفترة	سعر برميل النفط خام برنت	سعر برميل النفط خام تكساس	سعر الغاز
٢٠٢٤/٨/١٩	٧٧,٦٦	٧٤,٠٤	٢,١٩٨
٢٠٢٤/٨/٢٠	٧٧,٢٠	٧١,٩٣	٢,١٧٧
٢٠٢٤/٨/٢١	٧٦,٠٥	٧٣,١١	٢,٠٦٧
٢٠٢٤/٨/٢٢	٧٧,٢٨	٧٣,٠٣	٢,٠٤٢
٢٠٢٤/٨/٢٣	٧٨,٠٦	٧٣,٨٦	٢,٠٤١
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٥٢ بالمئة	-٠,٢٤ بالمئة	-٧,١٤ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية:

مؤشرات الأسواق المالية العالمية

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

شهدت الأسواق المالية العالمية المتقدمة اتجاهاً عاماً صعودياً في تداولات بداية الأسبوع السابق متأثرةً بعودة الثقة بالاقتصاد.

وقد دعمت بعض القطاعات السوق المالية الألمانية بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر DAX30 بنسبة قاربت ١,١٧ بالمئة مسجلاً ١٨,٥٧٣ نقطة في تداولات نهاية الأسبوع.

وارتفع مؤشر السوق المالية الفرنسية cac40 بنسبة ٠,٩١ بالمئة مسجلاً ٧,٥٥٤ نقاط، وفي النهاية ارتفع مؤشر السوق المالية البريطانية بنسبة ٠,٤١ بالمئة مسجلاً ٨,٣٠٧ نقاط بدعم من البيانات الإيجابية حول واقع الاقتصاد البريطاني.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية:

الفترة	مؤشر السوق المالية البريطانية FTSE100	مؤشر السوق المالية الألمانية DAX30	مؤشر السوق المالية الفرنسية cac40
٢٠٢٤/٨/١٩	٨,٢٧٣	١٨,٣٥٨	٧,٤٨٦
٢٠٢٤/٨/٢٠	٨,٢٨٤	١٨,٤٤٩	٧,٥٢٥
٢٠٢٤/٨/٢١	٨,٢٨٨	١٨,٤٩٣	٧,٥٢٤
٢٠٢٤/٨/٢٢	٨,٣٠٣	١٨,٥٤٣	٧,٥٥٣
٢٠٢٤/٨/٢٣	٨,٣٠٧	١٨,٥٧٣	٧,٥٥٤
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٤١ بالمئة	١,١٧ بالمئة	٠,٩١ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العالمية الناشئة.

يوضح الجدول أدناه مؤشرات الأسواق المالية العالمية:

ارتفعت قيمة المؤشر للسوق المالية اليابانية في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٢٢) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع (٢٠٢٤/٨/١٩) بنسبة ٠,٣٩ بالمئة مسجلاً ٣٨,٢١١ نقطة.

على حين شهد مؤشر شنغهاي المركب SSEC انخفاضاً بنسبة ٠,٤٥ بين تداولات بداية ونهاية الأسبوع مسجلاً ٢,٨٥٤ نقطة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العالمية الناشئة:

الفترة	مؤشر السوق المالية الصينية SSEC	مؤشر السوق المالية اليابانية NIKKI225
٢٠٢٤/٨/١٩	٢,٨٦٧,٠٠	٣٨,٠٦٣,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٠	٢,٨٥٧,٠٠	٣٧,٩٥٢,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢١	٢,٨٤٩,٠٠	٣٨,٢٠٧,٠٠
٢٠٢٤/٨/٢٢	٢,٨٥٤,٠٠	٣٨,٢١١,٠٠
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٤٥ بالمئة	٠,٣٩ بالمئة

مؤشرات الأسواق المالية العربية:

شهدت السوق المالية المصرية ارتفاعاً ملحوظاً حيث ارتفع في تداولات نهاية الأسبوع ليسجل ٣٠,١٤١ نقطة وبنسبة ارتفاع ٢,٨٠ بالمئة عن تداولات بداية الأسبوع السابق بدعم عدد من الأسهم والاستثمارات العربية والأجنبية في البورصة المصرية.

على حين ارتفع مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية DSX مسجلاً ٧٩,٩٥٠ نقطة في ٢٠٢٤/٨/٢٢ وبنسبة ارتفاع تقارب ١,١٧ بالمئة مقارنةً ببداية الأسبوع نتيجة زيادة الطلب على الأسهم في القطاع المصرفي.

كما ارتفع مؤشر السوق المالية السعودية، فقد سجل المؤشر العام لها TASI ما يقارب ١٢,١٩٨ نقطة في نهاية تداولات الأسبوع السابق وبنسبة ارتفاع ٠,٧٨ بالمئة عما كان عليه في بداية تداولات الأسبوع بدعم من ارتفاع أسهم ١٣٣ شركة.

مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:

الفترة	مؤشر السوق المالية السعودية TASI	مؤشر السوق المالية المصرية EGX30	مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية
٢٠٢٤/٨/١٩	١٢,١٠٣	٢٩,٣٢٠	٧٩,٠٢٥,٤٥
٢٠٢٤/٨/٢٠	١٢,١٨٧	٢٩,٩١٥	٧٩,٧٥٩,٨٥
٢٠٢٤/٨/٢١	١٢,١٩٤	٢٩,٩١٤	٨٠,٣٠٣,٤٢
٢٠٢٤/٨/٢٢	١٢,١٩٨	٣٠,١٤١	٧٩,٩٥٠,٥٥
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	٠,٧٨ بالمئة	٢,٨٠ بالمئة	١,١٧ بالمئة

أسعار السلع الغذائية:

يوضح الجدول أدناه أسعار بعض المواد الغذائية عالمياً: انخفضت أسعار الأرز عالمياً في نهاية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٢٣) حيث انخفضت عن بداية تداولات الأسبوع (٢٠٢٤/٨/١٩) بنسبة ٣,١٥ بالمئة متأثرةً بجانب العرض والدول المصدرة للأرز مثل الهند.

كما انخفضت أسعار السكر في تداولات نهاية الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/٢٣) مقارنةً بتداولات بداية الأسبوع السابق مسجلاً ١٧,٥٠ دولاراً أميركياً وبنسبة انخفاض ٥,٦٠ بالمئة متأثرةً بتوقعات انخفاض الطلب على السكر في الصين التي تعتبر أحد أكثر الدول المستوردة له.

كما شهدت أسعار القمح خلال تداولات الأسبوع السابق انخفاضاً بنسبة ٠,٣٣ بالمئة مقارنةً ببداية تداولات الأسبوع السابق (٢٠٢٤/٨/١٩) متأثرةً بمخاوف النقل في كندا واحتمال زيادة إنتاج القمح في أوكرانيا.

وقد ارتفع سعر القطن بين بداية ونهاية تداول الأسبوع السابق بنسبة تقارب ٣,٥٥ بالمئة متأثرةً بتقرير وزارة الزراعة الأميركية حول انخفاض التوقعات بخصوص الإنتاج خلال موسم ٢٠٢٤-٢٠٢٥ يضاف إلى ذلك انخفاض الطلب في الصين الذي يعتبر مستورداً أساسياً للقطن.

تطور أسعار عينة من السلع الغذائية:

التاريخ	سعر القمح (bu)	سعر السكر (lbs)	سعر الرز (cwt)	سعر القطن (lbs)	سعر القهوة (lbs)
٢٠٢٤/٨/١٩	٥١١,٤١	١٨,٥٣٩	١٥,١٢٩	٦٨,٠١	٢٤٧,٢٠
٢٠٢٤/٨/٢٠	٥٠٢,١٤	١٧,٩٣٩	١٤,٦٧	٦٧,٨٥٩	٢٢٢,٥٢
٢٠٢٤/٨/٢١	٥٠٦,٩٧	١٧,٨٦٩	١٤,٨٢٩	٦٦,٤٩٩	٢٢١,٨١
٢٠٢٤/٨/٢٢	٥٠٥,١٦	١٧,٥٨٧	١٤,٧٥٨	٦٨,١٦١	٢٣٨,٠٣
٢٠٢٤/٨/٢٣	٥٠٩,٧	١٧,٥	١٤,٦٥٢	٧٠,٤٢٨	٢٤٨,٩٧
التغير المئوي بين بداية ونهاية الأسبوع	-٠,٣٣ بالمئة	-٥,٦٠ بالمئة	-٣,١٥ بالمئة	٣,٥٥ بالمئة	٠,٧٢ بالمئة

الاقتصادية
AL-IQTISSADIYA
السنة التاسعة عشرة ـ العدد /٥٤٢/ ٢٥ آب ـ أغسطس ٢٠٢٤

روسيا تتجه لإنشاء بورصتي عملات مشفرة

تعمل روسيا على غرار دول أخرى لتوفير البنية التحتية اللازمة لتعدين العملات المشفرة وإطلاق منصات لتداول واستخدام هذه العملات في الأنشطة الاقتصادية.

وذكرت صحيفة «كوميرسانت»، نقلا عن مصادر، أن السلطات تخطط لإنشاء بورصتي لتداول العملات المشفرة في موسكو وسان بطرسبورغ لدعم الأنشطة التجارية الدولية.

وأشارت المصادر إلى أن إحدى البورصتين سيكون مقرها في بورصة سان بطرسبورغ للعملات، والثانية ربما سيتم إنشاؤها تحت كنف بورصة موسكو.

واللافت أنه من المخطط إنشاء عملات مشفرة مرتبطة باليوان الصيني وعملات «بريكس» لتسهيل الأنشطة التجارية، وبحسب المصادر فإن التبادلات ستكون متاحة في المرحلة الأولى لدائرة ضيقة من الجهات، التي ستضم بشكل خاص كبار المصدرين والمستوردين في روسيا.

وفي وقت سابق من الشهر الجاري، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قانونا حول تعدين العملات المشفرة، بما في ذلك «البيتكوين»، في روسيا، ومن المقرر أن يدخل القانون الجديد حيز التنفيذ في تشرين الثاني المقبل.

وكالات

مايكروسوفت تعلن عن نماذج ذكاء اصطناعي جديدة

أعلنت مايكروسوفت عن ثلاثة نماذج ذكاء اصطناعي جديدة، وأشارت إلى أن هذه البرمجيات ستتاح لعدد كبير من المستخدمين حول العالم.

النموذج الأول هو Phi 3.5 Mini Instruct، ووفقا لمايكروسوفت، صمم لتنفيذ مهام معقدة في بيئات ذات موارد حاسوبية محدودة، ويعتبر مناسبا لحل المسائل الرياضية والمسائل التي تحتاج إلى الاستنتاج، وعلى الرغم من المساحة الصغيرة التي يشغلها على ذواكر الحواسب إلا أنه يتفوق على العديد من برمجيات الذكاء الصناعي، مثل Llama 3.1 8B وMistral 7B.

ونموذج Phi 3.5 MoE الثاني الذي أعلنت عنه مايكروسوفت فقد صمم لتقديم أداء عال في معالجة المهام المعقدة المرتبطة بعمليات تحليل البيانات وفهم اللغات وترجمتها والعمليات الرياضية، ويدعم هذا النموذج عددا كبيرا من الرموز البرمجية، وله القدرة على منافسة نماذج الذكاء الاصطناعي الكبيرة، مثل Gemini Flash.

أما نموذج Phi 3.5 Vision Instruct فيعتبر من أفضل نماذج الذكاء الاصطناعي التي طورتها مايكروسوفت، وتم تدريبه على أكثر من ٥٠٠ مليار رمز برمجي، ويعتبر مثاليا لمعالجة الصور ومقاطع الفيديو.

وكالات

بعد منافسة مع أميركا والبرازيل.. الصين تهيمن على سوق السيارات بأميركا اللاتينية

تتوغل السيارات الصينية يوماً بعد يوم داخل أميركا اللاتينية متخطية دولاً عرفت بهيمنتها على هذه السوق مثل أميركا والبرازيل والمكسيك، والآن أصبحت السيارات الصينية صاحبة الحصة الأكبر بها. وفي عام ٢٠١٩ باعت الصين سيارات بقيمة ٢،٢ مليار دولار في أميركا اللاتينية وارتفع هذا الرقم إلى ٨،٥ مليارات دولار في عام ٢٠٢٣، وفقاً لمركز التجارة الدولية التابع للأمم المتحدة. كما مثلت مبيعات السيارات الصينية نحو ٢٠ بالمئة من إجمالي المنطقة في القيمة النقدية متقدمة على الولايات المتحدة التي تمتلك ١٧ بالمئة من السوق والبرازيل بـ١١ بالمئة من السوق.

ووفقاً لمركز التجارة الدولية لا توجد سوق أخرى خارج آسيا لدى الصين فيها حصة أكبر، وضاعفت شركات صناعة السيارات الصينية جهودها في السنوات الأخيرة لتقديم المنتجات بأسعار تنافسية من دون المساومة على الجودة، وفقاً للمحللين. وفي السوق الناشئة للسيارات الكهربائية استحوذت الصين على حصة أكبر من سوق أميركا اللاتينية بنسبة ٥١ بالمئة من إجمالي المبيعات، إذ تُصنع جميع الحافلات الكهربائية المستخدمة في المنطقة بالصين.

وقال المحلل لدى شركة تيفوس الاستشارية –التي تدرس القدرة التنافسية للسيارات– أندريس بولفيريجاني: «لقد كان نمو شركات تصنيع السيارات الصينية في السنوات الأخيرة هائلاً، وذلك بفضل التحسينات الكبيرة في الجودة والتكنولوجيا والتصميم». وفي أميركا أدت التعريفات الجمركية الوقائية إلى إبطاء تقدم الصين على عكس أميركا اللاتينية. ففي تشيلي «حيث الرسوم الجمركية تقترب من الصفر» مثلت السيارات الصينية نحو ٣٠ بالمئة من مبيعات السيارات العام الماضي. وتحقق السيارات الصينية تقدماً في المكسيك والبرازيل أكبر منتجي السيارات في أميركا اللاتينية. وتبني شركة بي واي دي الصينية العملاقة أكبر مصنع للسيارات الكهربائية خارج آسيا في كاماكاري بشمال شرقي البرازيل بطاقة إنتاجية مستهدفة تبلغ ١٥٠ ألف سيارة سنوياً.

وقال الخبير الاقتصادي لدى اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، سيباستيان هيروس: إن السيارات الصينية –التي تميل إلى أن تكون أرخص من المنافسين– مكنت شرائح من السكان من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض في المنطقة من شراء سيارتهم الأولى. كما سمح ذلك بإدخال تقنيات محركات أكثر نظافة في المدن الكبرى الملوثة مثل سانتياغو وبوجوتا ومكسيكو سيتي.

وكالات

بوح الاقتصاد

رجال.. أم سياسات..؟!

■ هني الحمدان

■ لا يخفى على أي مراقب أن المرحلة صعبة، وتحتاج لحسابات بالغة الدقة، وأن أي حكومة منتظرة ستأتي في ظل ظروف لها مدلولات ومقاربات من أهمها إعادة الثقة مع المواطن، مرحلة ذات تحديات ضخمة على الصعيدين الداخلي والخارجي، الأمر الذي يضع أي حكومة ستتشكل أمام مسؤوليات جسام، سواء أكانت حكومة جديدة بأسمائها بالمطلق، أم تم تعديلها عبر إدخال أسماء جدد..!

إذاً المرحلة محمّلة بالكثير من الآمال والطموحات التي يتطلع إليها كل مواطن سوري، من هنا فالحكومة المنتظرة أمام تحديات عظيمة، ومن الأولويات والطموحات التي ينتظرها الشعب السوري اليوم من الحكومة المرتقبة، العمل على تحسين معيشة المواطن السوري كنقطة ارتكاز أولى، ووقف الاستغلال والجشع وارتفاع الأسعار الجنوني للسلع الأساسية وإعادة الانضباط إلى الأسواق، وتعزيز الحماية الاجتماعية والاهتمام بمنظومة الإنسان عبر قضايا الصحة والتعليم والثقافة وغيرها من الجوانب الخدماتية... فالملفات عديدة وتتزاحم على أجندة الأولويات ويأتي على رأسها، حماية الأمن الغذائي وصونه وكيفية تعزيز روافده، وإعادة كل مقومات الأمان للمواطن.

في ظل التكهنات السائدة حالياً حول ماهية شكل الحكومة ورجالاتها، وما فلسفاتهم وسياساتهم، هناك من يرى ضرورة دخول رجالات جدد، بوقت يشير آخرون لأهمية أن يكون للحكومة المرتقبة سياسات وخطط محددة وواضحة وتتناغم مع الظروف وتضع الحلول والمعالجات لأي أزمات، من باب أن يكون هناك تغيير للسياسات وليس للأشخاص فقط، فالسياسات المتكاملة والصائبة قد تأتي بثمار أسرع وأضمن، فما فائدة وجود أشخاص بلا سياسات، أو مع سياسات جوفاء ثقيلة لا يتحقق منها جزء يسير..!!

الأولويات والطموحات المنتظرة متنوعة ولسان حال السوريين: كيف ستتعامل الحكومة القادمة مع الأزمات والتحديات الراهنة على الصعيدين الداخلي والخارجي وهل ستنجح في مواجهة ما أخفقت فيه الحكومة السابقة؟

يترقب الشارع السوري معرفة الحكومة ونهجها وبرنامجها وسياسة رجالاتها حيال عديد الأزمات الاقتصادية والمعيشية الضاغطة، ويعقد السوريون آمالا كبيرة على حكومة جديدة يكون همها المواطن والتخفيف من أوجاعه قدر الإمكان، حكومة تنتهج سياسة عمل موضوعية لإيجاد حلول جذرية للأزمات الطاحنة على الصعيد الداخلي، والمتمثلة في غلاء أسعار السلع وقلة الدخول ومواجهة التضخم وضبط الأسواق وتعزيز أكثر لحوامل الطاقة للمواطن وللإنتاج، وتحقيق إصلاحات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وأزمات أخرى.

وضع ملف بناء الإنسان السوري على رأس قائمة الأولويات، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم، والفقر والبطالة وغيرها ومواصلة جهود تطوير المشاركة الفعالة، وكذلك على صعيد ملفات الأمن والاستقرار ومكافحة الإرهاب بما يعزز ما أنجز في هذا الشأن.. ومواصلة مسار الإصلاح الاقتصادي، مع التركيز على جذب وزيادة الاستثمارات المحلية والخارجية، وتشجيع نمو القطاع الخاص، وبذل كل الجهد للحد من التضخم وإعادة التوازن، وكذلك الصناعة السورية هي أحد أبرز الملفات على طاولة الدعم والنقاش، وأولتها الدولة اهتماماً كبيراً، لكن كل خطط الحكومات المتعاقبة فشلت في تحقيق نتائج إيجابية بهذا القطاع المهم، حتى خطط الوزارة الحالية ماهي إلا محاولات بائسة لا تتعدى حدود البهرجات الإعلانية فالنهوض بملف تطوير الصناعة السورية يضيف دافعاً قوياً للاقتصاد وهو ما يترتب عليه تباعاً توفير العملة الصعبة للبلاد ورفع الطاقة التشغيلية واستغلال الأيدي العاملة والحد من البطالة، والدعم لقطاع الزراعة الذي بدأت مؤشراته الإنتاجية تتراجع!

مطالبة أي حكومة بإجراء تطوير شامل للأداء الاقتصادي للدولة، مع اتباع ووضع خطط لسياسات جديدة وتغيير بالسياسات القائمة، وليس لتغيير للأشخاص فقط، إن تم ذلك التغيير فالسياسات الأشمل والموضوعية تأتي بالأهمية بالمقام الأول قبل إسناد المهام للأشخاص..!